المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

12/05/2016

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

في الندوة الوطنية حول: «منظومة التربية والتكوين ومراجعة البرامج والمناهج الدينية»

محمد الدرويش: تجاوز الأزمات المفتعلة في العالم لن يتأتى إلا من خلال التفكير التربوي العقلاني

محمد الملاحي: منظومة التربية والتكوين حظيت بالأولوية لدى المجلس الجهوي لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة بتخصيص 65 مليون درهم لفائدة المؤسسات الجامعية

10/11316

أنس اليملاحي / فادي وكيلي عسراوي

شهدت المدرسة العليا للأساتذة بمرتيل ندوة وطنية نظمتها مؤسسة المشروع للتفكير والتكوين حول موضوع: "منظومة التربية والتكوين ومراجعة البرامج والمناهج الدينية"، يومي 9 و10 ماي 2016؛ وذلك في سياق التفاعل مع مختلف المبادرات الوطنية الرامية إلى إصلاح منظومة التربية والتكوين، وخاصة المبادرة الملكية التي دعت الفاعلين التربويين إلى إعادة النظر في التربية والثقافة الدينية.

وشارك في هذه الندوة مجموعة من الخبراء والباحثين في المجال التربوي والفكري والديني، حيث تقدموا بمقاربات متنوعة لكيفية مراجعة البرامج التربوية وتطوير المناهج التعليمية المتعلقة بالتربية الدينية في مختلف المستويات الدراسية، حيث شكلت هذه التظاهرة العلمية فضاء إيجابيا للنقاش العلمي الرصين والهادئ حول الرهانات والتحديات التي تطرحها التربية الدينية في اللحظة الراهنة وحول الآليات الكفيلة بتحقيق الاستثمار الإيجابي للقيم الدينية في الفضاءات المدرسية من جهة، وضمان التنشئة السليمة للأجيال المستقبلية خاصة في ما يتعلق باستيعاب المضمون الديني الإسلامي.

وتميزت الجلسة الافتتاحية لهذه الندوة بكلمات رسمية لجهات مشاركة ابتدات بكلمة المدير التنفيذي للمؤسسة الأستاذ محمد الدرويش الذي قال: "أتمنى في هذه اللحظة بالذات أن يساهم الجميع، كل من موقعه ومجال تخصصه، إسهاما هادئا ورصينا وعقلانيا، خاصة أن الأمر يتعلق بموضوع في غاية الأهمية، والمتمثل في منظومة التربية والتكوين ومراجعة البرامج والمناهج الدينية. إنه موضوع ذو حساسية بالغة، لأنه يوجد في قلب المجتمع ويطرح نفسه -بإلحاح- على الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، ويرتبط ارتباطا وثيقا بالتحديات التي نواجهها، اليوم، في تحصين هويتنا وثقافتنا من خلال نبذ العنف والتعصب وترسيخ قيم الحوار والتعايش. وكما تابعنا في الشريط القصير، تحتل التربية موقعا حيويا في بناء الأوطان، إذ في غياب منظومة تربوية ناجعة تبرز العوامل السلبية المؤدية إلى أعمال العنف والتدمير".

وأضاف محمد الدرويش "ويمكن القول إن مختلف الديانات، في مختلف بقاع العالم، شهدت أزمات حادة في لحظات تاريخية معينة نتيجة انعدام الوعي التربوي الديني مما أدى إلى وقوع أحداث ماساوية وتناحر متخلف عانت منه البشرية جمعاء. والواقع أن تجاوز مثل هذه الأزمات المفتعلة لن يتأتى إلا من خلال التفكير التربوي العقلاني الذي يتأسس على الإعمال النقدي للذاكرة في استحضار الماضي والتوسل بالمستجدات المعرفية والعلمية التي يزخر بها الحاضر والتوجه نحو المستقبل بما يضمن مشاركة الأفراد والجماعات من مختلف الجنسيات في تقوية البعد الإنساني الكوني".

وأشار الدرويش إلى أنه "في ظل السياق الدولي المتأزم الذي تخترقه أشكال متعددة من التطرف والتعصب والكراهية، ظل المغرب، لسنوات طويلة، حريصا على تحصين الذات وتقوية التماسك الاجتماعي والثقافي وصيانة التعددية والاختلاف. كما استثمر المغرب في العناية بالمدخل التربوي الذي جعله إحدى الأولويات الوطنية التي انطلقت مع الميثاق الوطني للتربية والتكوين والتي بإمكانها تحسين القدرات الذاتية وتقوية البناء المجتمعي والرفع من مستوى التنمية البشرية. وقد عرف المغرب، في السنوات الأخيرة، اهتماما مضاعفا بإصلاح منظومة التربية والتكوين وخاصة ما يتعلق بالمناهج والبرامج الدينية، حيث تعالت مجموعة من الأصوات المجتمعية التي تطالب بضرورة معالجة الحضور الديني في المقررات المدرسية. ولعل آخرها المبادرة الملكية التي تمثلت في إصدار تعليماته إلى وزيري التربية الوطنية والأوقاف والشؤون الإسلامية بضرورة مراجعة مناهج وبرامج مقررات تدريس التربية الدينية بالمغرب في ضوء القيم الإسلامية السمحة والمذهب السني المالكي والوسطية والاعتدال والتسامح والتعايش مع مختلف الثقافات والحضارات الإنسانية".

وذكر محمد الدرويش بأن "ارتفاع الأصوات المطالبة بمراجعة المضمون الدراسي الديني وكيفية تدريسه يتزامن مع ارتفاع موجة الإرهاب والتطرف التي تتغذى من الاستغلال المجحف للدين والاستخدام المتعسف للنصوص الدينية. فقد انتشرت، هنا وهناك، مجموعة من التمثلات الدينية السلبية والتأويلات المغالطة النابعة من معتقدات ذاتية منغلقة ومواقف تبريرية متطرفة تتجنى على النص الديني باستعمال أقنعة هادمة ومحاربة للقيم الرفيعة للحوار والتعايش والتسامح والتواصل مع الآخر، مضيفا "وبما أن التجليات المتطرفة والإرهابية تفترض، أساسا، بمستويات الفهم والتأويل وقراءة المتن الديني، فإن المدخل الذي يظل حاسما في معالجة هذه المعضلة العالمية يتمثل في المدخل الثقافي والتربوي الذي بإمكانه ضمان تنشئة اجتماعية متوازنة للمواطنين تحميهم من أي انزلاق أو انحراف، الأمر الذي يتطلب -على المستوى التربوي- صياغة برامج دراسية تترجم روح الاجتهاد التي طبعت التاريخ الإسلامي عبر اعتماد قراءة منفتحة للنص الديني تبتعد عن الفهم السطحي وادعاء الحقيقة المطلقة. كما يتطلب الأمر بلورة مضامين دراسية دينية تستند إلى رؤية منفتحة على المواطنة والإنسانية والفكر النقدي من أجل ترسيخ قيم التسامح والاعتدال واحترام الآخر ونبذ التطرف والتعصب".

وأكد محمد الدرويش، بإصرار، أن المجتمع مطالب، اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن يبدع تصورا شاملا للإصلاح التربوي الديني وألا يعتني بالجزئيات وألا ينحصر فقط في ترميم المجال الديني في حدوده الضيقة، بل يتسع ليشمل الفلسفة التربوية المتفاعلة مع مقتضيات الدستور المغربي والتوجهات الاستراتيجية والالتزامات الأساسية للدولة المغربية. وفي هذا الصدد، يؤكد الدرويش على التفكير في تأهيل الإطار المؤسساتي بما يضمن مساهمة مختلف الفرقاء والخبراء المعنيين وفق مقاربة تشاركية تقوي أدوارهم ووظائفهم لترسيخ نوع من الابتكار البيداغوجي على مستوى المناهج والبرامج والتكوينات. وموازاة مع ذلك، ينبغي التوجه نحو اعتماد أساليب حديثة تضمن تجديد القيم الإسلامية وفهمها في ضوء التحولات التاريخية والفكرية والمستجدات المعرفية والتربوية والمنهجيات الحديثة للتدريس والتعلم. كما ينبغي إيلاء العناية اللازمة لتأهيل الموارد البشرية من أجل تحسين أداء الفاعلين التربويين وتقوية كفاءاتهم وجعلهم على اتصال دائم بالمعارف والمنهجيات التربوية الجديدة.

ونظرا لأهمية الموضوع، دعا محمد الدرويش للتفكير في تعزيز الإصلاح التربوي الديني في الفضاءات التعليمية العامة والخاصة والعتيقة بتدابير وإجراءات مواكبة تأخذ بعين الاعتبار مكونات المجتمع المدني المتدخلة في الجانب الديني (التربية الإسلامية، حفظ القرآن...) وتهم مختلف المجالات الاجتماعية المدعمة للوظيفة المدرسية، وبالأخص الإعلام والطفولة والشباب. وبالإضافة إلى ذلك، من الأساسي التفكير في تعزيز الحياة المدرسية ببرنامج تنشيطي وتثقيفي يساهم في تقوية التنشئة التربوية على القيم الدينية المتلاحمة مع المبادئ العالمية للديمقراطية والتعددية والمساواة والحرية.

واعتبر محمد الدرويش أن هذا اللقاء الفكري سيمكن -لا محالة- من تشخيص واقع منظومة التربية والتكوين بالمغرب ورصد وتقويم المضامين الدراسية الدينية واستطلاع الآفاق الممكنة للإصلاح التربوي الديني. وسيساهم في استعراض المداخل المناسبة لمراجعة المعارف الدينية في المقررات الدراسية، وتقديم جملة من الحلول الإجرائية لتطوير المناهج التعليمية في تلقين البرامج المدرسية المتصلة بالدين. يضيف: "ولي اليقين أن النقاش العلمي الرصين والهادئ الذي سنخوضه سيساعدنا على تلمس الآليات الكفيلة بتحقيق الاستثمار الإيجابي للقيم الدينية في الفضاءات المدرسية وضمان التنشئة السليمة للأجيال المستقبلية".

وفي نفس السياق، تحدث النائب البرلماني محمد الملاحي باسم المجلس الجهوي لجهة-طنجة-تطوان-الحسيمة حيث اعتبر أن أهمية الموضوع في الظرفية الراهنة، بالنظر لخطب جلالة الملك والتي نادى فيها بضرورة مراجعة البرامج والمناهج الدينية، نظرا لما ينشغل به الرأي العام الوطني من أحداث مؤلمة تسعى لتمزيق الأوطان وتتميز بوحشية كبيرة تأتي على الأخضر واليابس وكل هذا يلتصق بالدين الإسلامي والإسلام منه براء.

وقد أكد الملاحي أن منظومة التربية والتكوين حظيت

بالأولوية لدى المجلس الجهوي لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، حيث تم تخصيص 65 مليون درهم لفائدة المؤسسات الجامعية للرقي بها كفضاءات للبحث العلمي والتكوين الراقي باعتبار أن الإنسان/المواطن هو القوة الأصلية للمغرب، معتبرا أن تكوين الأساتذة داخل المدارس العليا للأساتذة يجب أن يستغل في إدماجهم داخل المؤسسات التعليمية، نظرا لحاجة المدرسة العمومية لهم، مختتما أن الجهة ستبقى مدعمة لكل الفعل الثقافي الهادف والشغوف بالأسئلة العميقة للمجتمع.

وفي كلمة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والتي تلتها الأستاذة سلمى الطود منسقة المجلس بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، نيابة عن الأمين العام الأستاذ محمد الصبار الذي اعتبر أن منظومة التربية والتكوين ومراجعة البرامج والمناهج من المواضيع الهامة التي تستأثر باهتمام كافة المتدخلين في الميدان. وقد خضعت هذه المنظومة للعديد من عمليات التشخيص والتقييم اتسمت بالشمولية والدقة، باعتبار المدرسة مرآة متجددة لمعالم مجتمع الغد، فتطوير المجتمع رهين بتطوير المدرسة ووظائفها المتمثلة، أساسا، في التعليم والتعلم والتكوين والتأهيل، ولا سيما في التربية والتنشئة كوظيفة تجعل مسؤولية المؤسسة التعليمية على الشق المتعلق بمدى ملاءمة هذه المناهج والمضامين مع قيم حقوق الإنسان ومعاييرها. وصولا إلى ما نص عليه دستور 2011 بخصوص التعليم العصري والجيد.

ولخص الأمين العام كلمته في محورين أساسيين: الأول، ركز فيه عن واقع منظومة التربية والتكوين (المناهج والبرامج والمقررات) وآفاق الإصلاح المطلوب، حيث اعتبر أن منظومة التربية والتكوين خضعت لتقييم من لدن عدة جهات وفاعلين عموميين ومؤسسات وطنية ومجتمع مدني وأكاديميين ومتخصصين، كما شكلت هذه المنظومة موضع العديد من الخطب الملكية في عدة مناسبات آخرها الدعوة الملكية إلى مراجعة المناهج وبرامج تدريس التربية الإسلامية في التعليم العمومي والخصوصي، وأن المجلس الأعلى للتربية والتكوين أشار، في تقريره حول تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين ما بين سنة 2000 وسنة 2013، إلى تشخيص واقع التربية والتكوين في المغرب، مبرزا مجموعة من الاختلالات المتواترة في المنظومة التربوية لاسيما ما يرتبط بمحاور هذا اللقاء، سواء من حيث التأطير والبنيات التحتية والمناهج والبرامج والمقررات وتكوين المدرسين وإكسابهم القدرات البيداغوجية الضرورية... مقترحا عددا من الحلول من خلال رصد المكتسبات والمعيقات

دعا محمد الدرويش للتفكير في تعزيز الإصلاح التربوي الديني في الفضاءات التعليمية العامة والخاصة والعتيقة بتدابير وإجراءات مواكبة تأخذ بعين الاعتبار مكونات المجتمع المدني المتدخلة في الجانب الديني (التربية الإسلامية، حفظ القرآن...)

مركزية، ودورها راهنيا وحاسما في تكوين المواطن وفي تنمية السلوك المدني؛ ذلك أن مستقبل الأجيال الشابة والمجتمع يعتمد على قدرة المغرب على إدخال تغييرات عميقة وبنيوية في منظومته التعليمية.

لهذا يؤكد الصبار على أن المنظومة التربوية المغربية عرفت، منذ سنوات، إصلاحات عديدة. ومن محطاتها الهامة، إحداث اللجنة الوطنية المختصة بقضايا التعليم سنة 1994، مرورا بالميثاق الوطني للتربية والتكوين (2000)، ثم البرنامج الاستعجالي (2009/2012) والخطاب الملكي لـ20غشت 2013، وإنشاء المجلس الأعلى للتعليم، ثم دسترته وإعادة تنظيمه وتوسيع اختصاصاته، والخطاب الملكي لسنة 2015، وصولا إلى إصلاح مناهج ومقررات التعليم الديني.. دون أن نغفل مشروع إدماج التربية على حقوق الإنسان ضمن المناهج والمقررات الدراسية. ففي دجنبر 1994، قام المغرب بوضع برنامج وطني للتربية على حقوق الإنسان، في إطار شراكة أبرمت، بين وزارة التربية الوطنية ووزارة حقوق الإنسان، استهدفت تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية ضمن المناهج والبرامج التعليمية والكتب المدرسية وفق رؤية نسقية، تنفيذا لالتزام المغرب بالانخراط الفعلي في العشرية الأممية للتربية على حقوق الإنسان، وسهرت على تنفيذ البرنامج في نفس السنة لجنة مشتركة بين الوزارتين والتي حلت محلها ابتداء من عام 2004 اللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة.

ويوضح الأمين العام أن المغرب انخرط في هذا المسلسل من أجل إنجاز مشروع وطني إصلاحي للمنظومة التربوية لتقوية قدراتها على تكوين الأجيال الصاعدة، وإعدادها للمساهمة في المسار التنموي الديمقراطي للمجتمع، الأمر الذي يستدعي تناول واقع منظومة التربية والتكوين بالمغرب وآفاق الإصلاح المطلوب في مرحلة أولى ثم البرامج الدراسية الدينية بالمغرب في مرحلة ثانية مع التركيز في الوقت ذاته والتحديات، وأن وزارة التربية الوطنية قامت بمراجعة ما يربو عن 122 كتابا مدرسيا من منظور ثقافة حقوق الإنسان في خمس مواد سميت بـ"المواد الحاملة لقيم حقوق الإنسان" وهي: التربية الإسلامية، اللغة العربية، الاجتماعيات، الفكر الإسلامي والفلسفة، فاللغة الفرنسية؛ وذلك بهدف تنقيحها مما قد يكون منافيا لمبادئ وأهداف حقوق الإنسان، إذ تم وضع منهاج مندمج للتربية على حقوق الإنسان في المراحل الأساسية والثانوية، كما تم إعداد وحدات للتدريب والتأهيل في مجالات التربية على حقوق الإنسان.

وصرح الأمين العام أنه على الرغم من كل المخططات والبرامج الإصلاحية التي تعاقبت على المنظومة التربوية بالمغرب، فإن هذه المنظومة لا تزال تعاني من مجموعة من الاختلالات ومن ضمنها ما يرتبط بمضامين المقررات والمناهج الدراسية. لذا، يقول الصبار، ومن منطلق اختصاصاته، قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار اشتغاله على منظومة التعليم ببلادنا، بإنجاز دراسة حول "الحق المتساوي والمنصف في التربية والتكوين"، حيث يرى المجلس أن إصلاح المدرسة المغربية والتقدم على درب حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، يشكلان، بالنسبة لمؤسسة وطنية وجهين لمشروع مجتمعي واحد، مشروع يطمح إلى جعل إصلاح منظومة التعليم رافعة أساسية تطور المجتمع وتجعله أكثر عدلا وتضامنا ونماء. واعتمادا على المعايير الدولية لحقوق الإنسان، نقف بالملموس على تنصيص عدد من الآليات الدولية ذات الصلة على ضمان جودة المشروع التعليمي والتربوي الذي يجب أن يهدف إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملا، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العرقية أو الدينية (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: البند 2 من المادة 26، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: المادتان 13

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

www.alittihad.press.ma www.twitter.com/Alittihad_alichtirak www.facebook.com/Alittihad_alichtiraki jaridati1@gmail.com

محمد الصبار: المنظومة التربوية بالمغرب لا تزال تعاني من مجموعة من الاختلالات ومن ضمنها ما يرتبط بمضامين المقررات والمناهج الدراسية

عثمان أشقرا: المراجعة يجب أن تسير في اتجاه إعطاء أهمية أكبر للتربية على القيم الإسلامية الداعية إلى الوسطية، الاعتدال، التسامح والتعايش

أكد الصبار الأمين العام أنه على الرغم من كل المخططات و البرامج الإصلاحية التي تعاقبت على المنظومة التربوية بالمغرب، فإن هذه المنظومة ما تزال تعاني من مجموعة من الاختلالات ومن ضمنها ما يرتبط بمضامين المقررات والمناهج الدراسية

و14، اتفاقية حقوق الطفل: المادتان 28 و29، وإعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان).

وأشار الأمين العام إلى أن دستور 2011 أولى اهتماما ملموسا لمسؤولية الدولة وفقا للفصل 31 على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة، وكذا التكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية.

وفي حديثه عن آفاق الإصلاح الذي تضمنه المحور الأول من كلامه تحدث الأمين العام قائلا: "بالنظر إلى أن تثمين المنظومة التعليمية بالمغرب وملاءمتها مع متطلبات الزمن الراهن والتحولات الاجتماعية والقيمية التي عرفها المجتمع المغربي ومع تطلعات فئات عريضة من المجتمع نحو الديمقراطية والكرامة وتكافؤ الفرص، وقيم حقوق الإنسان، فإنه من الضروري استناد أي إصلاح على تملك ثقافة حقوق الإنسان ومرجعياتها، بالشكل الذي يمكن التلميذات والتلاميذ (نساء ورجال الغد) من تملك قيم حقوق الإنسان والتربية على ممارستهم لحقوقهم واحترام واجباتهم في إطار معرفتهم بشروط العقد الاجتماعي الذي يربطهم بالدولة وبالمؤسسات وبالجماعات التي ينتمون اليها. لذا، وجب العمل على توفير شروط ومستلزمات خلق مدرسة تكرس تكافؤ الفرص، وتسمح لكل فرد بالتعبير عن إمكانياته ومواهبه وتقوي الحركية الاجتماعية وتعزز الاندماج والتماسك الاجتماعيين وتنهض بقيم الديمقراطية والحرية والمساواة بعيدا عن كافة أشكال التمييز. وهي رهانات رئيسية تحظى باهتمام المجلس وتؤطر حرصه على أن تصبح ضمن أولويات التغييرات التي يجب الاضطلاع بها.. مستشهدا بما تضمنه تقرير المجلس بعدد من الاقتراحات والتوصيات والتي اعتبرها ذات أولوية فيما يتعلق بالنهوض بحقوق الإنسان في المنظومة التعليمية من ضمنها: مأسسة مقاربة حقوق الإنسان كشرط لاعتماد المشاريع والبرامج التربوية ونشرها وتعميمها، وان تشمل عملية المأسسة مرجعيات حقوق الإنسان وبشكل خاص المحتوى والدعامات (الكتب المدرسية) والأساليب وأجهزة تدبير الأنشطة التعليمية والتكوين الأساسي والمستمر، قبول وتدبير التنوع وتشجيع اكتساب قيم التسامح والتدبير السلمي للاختلافات، وتشجيع وسائل التحكيم والتشاور حول الخيارات التعليمية، والتحفيز على المنافسة الشريفة وحرية اختيار الطرق والدعامات التعليمية طالما انها مطابقة للمواصفات والشروط المقررة ولميثاق الوطني للتربية والتكوين، اعتماد مبدأ عدم التمييز كمبدأ رئيسي وعرضاني يراعى في جميع مكوناته، عناصر العمل والتدبير والبرمجة التعليمية، سواء ما يتعلق بالتمييز على أساس الجنس والانتماء الجغرافي والعرقي والثقافي/ اللغوي والاجتماعي، إعادة بناء العرض التربوي الوطني وفق مقاربة مرتكزة على حقوق الإنسان تأخذ بعين الاعتبار الوضعيات الخاصة للأطفال الأكثر عرضة للتمييز والإقصاء كالفتيات القرويات والأطفال في وضعية إعاقة والأطفال المنتمين إلى الأحياء الحضرية الناقصة التجهيز والأطفال بدون ماوى وأطفال المهاجرين، إعمال مبدأ المشاركة المستجيبة لأهداف تعزيز الديمقراطية، تشجيع الفاعلين والمعنيين (التلاميذ والطلبة وأولياء الأمور وهيئة التدريس والموظفين الإداريين...) على المساهمة في رسم السياسات التعليمية وتدبيرها وتنفيذها.

أما المحور الثاني، الذي تطرق إليه الأمين العام، في كلمته، فقد تمحور حول دور الحياة المدرسية في نشر قيم حقوق الإنسان والذي اعتبر فيه أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، باعتباره مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، يعمل على نشر وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وتملك المجتمع لثقافة حقوقية تتجلى في مواقف وممارسات تحترم قيم ومعايير حقوق الإنسان وتظهر في السلوكيات والحياة اليومية للمواطنات والمواطنين، ولاسيما من خلال المؤسسات التعليمية باعتبارها أحد الفاعلين الأساسيين في مجال التربية، ويشكل العمل ضمن الوسط المدرسي، من خلال أندية المواطنة وحقوق الإنسان، رهانا حاليا ومستقبليا، مشتركا مع وزارة التربية الوطنية، لنشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها، باعتبار العناية بالنشء (نساء ورجال المستقبل)، رافعة ناجعة للتربية على حقوق الإنسان وقيمها، بإشراف وتأطير هيئة التدريس.

ويضيف الصبار أن المجلس، وفي إطار شراكاته مع وزارة التربية الوطنية ومع الأكاديميات والنيابات الإقليمية، وفي جميع أنحاء البلاد من خلال لجانه الجهوية، عمل على تشجيع ودعم إحداث وتعميم الأندية التربوية للمواطنة وحقوق الإنسان في عدد كبير من المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها، وتمكن من تقديم دليل الأندية الذي أنجزه المجلس بالإضافة إلى مشاركة تلاميذ الأندية في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنعقد بمراكش سنة 2014، وفي المسابقات المنظمة على صعيد اللجن الجهوية للمجلس. ومن منطلق توفير أداة بيداغوجية ملائمة، قام المجلس بإعداد دليل خاص موجه للأندية التربوية (توجد نسخة إلكترونية منه قابلة للتحميل على موقع المجلس)، والذي يشكل مرجعا للاسترشاد والاستئناس، ضمن دينامية إحداث أندية المواطنة وحقوق الإنسان، وإغناء أنشطتها، في إطار ضمان حق مشاركة التلميذات والتلاميذ في هذه الدينامية، كما نصت على ذلك مقتضيات اتفاقية حقوق الطفل.

وختم الأمين العام كلمته قائلا "من أجل الإسهام في تجويد منظومة التربية والتكوين ومراجعة البرامج والمناهج، فإن المجلس منفتح على المساهمة في جهود اللجنة التي ستعكف على إعداد المناهج التعليمية الجديدة، بهدف إدماج هادف ومهيكل للبعد الحقوقي في المناهج والمقررات المدرسية المقبلة على اعتبار أن التربية على حقوق الإنسان تعد من ضمن العوامل التي من شأنها المساهمة في التشبع بقيم حقوق الإنسان وبمقومات السلوك المدني والحد من مختلف مظاهر التطرف وعدم التسامح، على اعتبار أن الارتقاء بالسلوك المدني في التعلمات وفي مسالك التكوين مهمة

تحدث النائب البرلماني محمد الملاحي باسم المجلس الجهوي لجهة طنجة تطوان الحسيمة حيث اعتبر منذ البدء لأهمية الموضوع في الظرفية الراهنة، تماشيا مع خطاب جلالة الملك والتي نادى فيها بضرورة مراجعة البرامج والمناهج الدينية

تناولها مختلف المواد والتخصصات، عبر المناهج والمقررات وعبر الحياة المدرسية والجامعية، داخل المؤسسة التعليمية وفي محيطها".

وباسم اللجنة المنظمة، أشار الأستاذ عثمان اشقرا إلى أن هذه الندوة تنعقد في سياق توجيه ملكي عبر فيه عاهل البلاد عن ضرورة مراجعة برامج التربية الدينية في مختلف مستويات وأصناف التعليم العمومي والخاص، "هذه المراجعة التي يجب أن تسير في اتجاه إعطاء أهمية أكبر للتربية على القيم الإسلامية السمحة الداعية إلى الوسطية والاعتدال وإلى التسامح والتعايش مع مختلف الثقافات والحضارات الإنسانية [وأن ترتكز] على القيم الأصيلة للشعب المغربي وعلى عاداته وتقاليده العريقة، [وفي نفس الوقت] على التفاعل الإيجابي والانفتاح على مجتمع المعرفة ومستجدات العصر" [انتهى المقتطف من نص التوجيه الملكي]. وأشار أيضا إلى أن مؤسسة المشروع للتفكير والتكوين، التي هي مؤسسة علمية مدنية تقدمية مستقلة، لا يمكنها إلا أن تتفاعل إيجابا مع هذه الدعوة الملكية وتنخرط في النقاش الوطني والعمومي حول ما يمكن اعتباره -بعد قضية الوحدة الترابية- القضية المصيرية الثانية في البلاد: قضية إصلاح منظومة التربية والتعليم.

وأوضح عثمان أشقرا أنه "من المعلوم أن مشاريع إصلاحية تعليمية كثيرة قدمت، ومناظرات وندوات وطنية كبرى عقدت، والحصيلة التي يكاد ينفق عليها الجميع هي تعثر منظومة التربية والتعليم بالمغرب إن لم يكن فشلها. وبالطبع، فنحن لا نجتمع هنا لأننا نملك الحل الكامل والنهائي لتجاوز هذه الحالة السلبية قطعا لا. فالقصد ما نطمح إليه في الندوة الوطنية المنعقدة اليوم هو: مع ثلة من الأساتذة الباحثين والمتخصصين والفاعلين في ميدان التربية والتعليم ذوي التكوين العلمي المتنوع والحساسيات الثقافية والسياسية المختلفة ليتدارسوا ليس موضوع التربية والتعليم ككل، لكن موضوعة أو ثيمة بعينها: مراجعة البرامج والمناهج الدينية، إننا في مؤسسة المشروع للتفكير والتكوين نعتبر أن المهم في كل منظومة تربوية تعليمية ليس هو كم المعارف وطرائق تلقينها (مع اعترافنا بأهمية كل هذا) ولكن سياق تكوين شخصية الفرد/المواطن وبناء الذات/الإنسان وهنا تحضر البرامج والمناهج الدينية بكل ثقلها وكثافتها سلبا أو إيجابا. وعليه، ينتصب السؤال الكبير: ما هي صورة الإسلام كما يتمثلها الطفل/التلميذ المغربي داخل منظومة التربية والتعليم القائمة؟ هل هي فعلا صورة الإسلام المنفتح العقلاني المتسامح أم عكسها قليلا أو كثيرا؟، لا يتعلق الأمر بقراءة جديدة أو قديمة للإسلام الذي هو دين تاريخي وكوني. ما نطمح إليه، في هذه الندوة، هو التفكير (عبر الحالة المغربية الخاصة) في واقع المسلمين راهنا الذين أهملوا أو فشلوا في إصلاح تصوراتهم وتمثلاتهم لدينهم بما سمح لفكر متطرف انغلاقي بفرض صورة مشوهة للإسلام والمسلمين. ونعتقد أن لبرامج ومناهج التعليم الديني المقررة دورا ما في حدوث هذا الواقع الأليم. ومن هنا طرحنا لمسألة مراجعة هذه البرامج والمناهج التعليمية الدينية".

ولقد مكنت الندوة الوطنية حول "منظومة التربية والتكوين ومراجعة البرامج والمناهج الدينية" من تشخيص واقع منظومة التربية والتكوين بالمغرب ورصد وتقويم المضامين الدراسية الدينية واستطلاع الآفاق الممكنة للإصلاح التربوي الديني، حيث أسهمت هذه النظاهرة الفكرية والتربوية في استعراض المداخل المناسبة لمراجعة المعارف الدينية في المقررات الدراسية، وتقديم جملة من الحلول الإجرائية لتطوير المناهج التعليمية في تلقين البرامج المدرسية المتصلة بالدين.

وقد خلصت الندوة، بشكل عام، إلى بلورة مجموعة من التوصيات التي صاغتها لجنة التقرير المكونة من مجموعة من الأساتذة المتدربين بناء على وقائع الندوة ومناقشاتها، التي جاء فيها:

• بلورة تصور شامل للإصلاح التربوي الديني لا يقف عند الترميم الجزئي المنحصر في الحدود الضيقة للمجال الديني، بل ينطلق من فلسفة الإصلاح الكلي لمنظومة التربية والتكوين؛

• ربط الإصلاح التربوي عموما، وتأهيل التربية الدينية خصوصا، بالإصلاحات الاستراتيجية الكبرى المتجسدة في الإصلاح الدستوري والسياسي وبتسريع مسار البناء الديمقراطي بما يمكن من تدعيم التحولات التربوية الأساسية بالتحولات السياسية والمجتمعية والثقافية؛

• إقامة الإصلاح التربوي المتمحور حول الثقافة الدينية الوطنية العامة والتزامات الدولة المغربية على الصعيدين الداخلي والدولي؛

• تأهيل الإطار المؤسساتي المتعلق بوضع تصور وتنفيذ وتقييم الإصلاح التربوي الديني وفق مقاربة تشاركية تهدف إلى تقوية أدوار مختلف المتدخلين" والفاعلين والخبراء المعنيين، وترسيخ الابتكار البيداغوجي على مستوى المناهج والبرامج والتكوينات؛

• الحرص على صياغة برامج دراسية دينية تترجم روح الاجتهاد التي طبعت التاريخ الإسلامي عبر اعتماد قراءة منفتحة للنص الديني تبتعد عن الفهم السطحي والتأويلات المغرضة وادعاء الحقيقة المطلقة؛

• إدراج المضمون الديني في المقررات الدراسية بأساليب حديثة تضمن تجديد القيم الإسلامية وفهمها في ضوء التحولات التاريخية والفكرية والمستجدات المعرفية وتطور النظرية التربوية؛

• اعتماد مقاربة استراتيجية معاصرة تروم ملاءمة المناهج والبرامج الدينية مع المقتضيات الحديثة لمجتمع المعرفة والانفتاح على مستجدات العصر في ما يتعلق بمنهجيات التدريس والتعلم؛

• بلورة المضامين الدراسية الدينية وفق رؤية منفتحة تقوم على حس المواطنة والانتماء الإنساني ومبادئ الفكر النقدي مع ترسيخ قيم التسامح والاعتدال واحترام الآخر ونبذ التطرف والتعصب؛

• اعتماد الانتقائية والتفاعلية بين المواد الدينية وباقي المواد التعليمية الحاملة للمفاهيم والقيم الدينية بما يضمن نوعا من التكامل والتقاطع بينها ورفع التناقضات المحتملة في المضامين الدراسية المختلفة؛

• تأهيل الموارد البشرية والرفع من كفاءاتها عبر وضع مخطط للتكوين والتكوين المستمر للفاعلين التربويين والمدرسين وفق نظرة حديثة ومعاصرة وتمكينهم من المعارف والمنهجيات التربوية الجديدة؛

• توجيه الإصلاح التربوي الديني نحو المعالجة الشاملة والكاملة، ليس فقط على مستوى المؤسسات الحكومية والخاصة (التعليم العام والخاص والعتيق)، بل أيضا على مستوى مكونات المجتمع المدني المتدخلة في الجانب الديني (التربية الإسلامية، حفظ القرآن...)؛

• وضع تصور متدرج للتربية الدينية يراعي حاجيات وانتظارات المتعلمين حسب فئاتهم العمرية ومستوياتهم الدراسية من أجل تمكينهم من الاستيعاب الأعمق والأدق للمفاهيم والقيم الدينية؛

• إعادة النظر في الأشكال البيداغوجية المعتمدة في تبليغ المضمون الدراسي الديني انطلاقا من المحددات المعرفية والذهنية للمتعلم مع ضرورة الانتقاء الواعي للمعطيات المدروسة وتبسيط الصياغة اللغوية وضمان انسجام الحضور الديني في المقررات الدراسية وخارجها؛

• مواكبة مراجعة البرامج والمناهج الدينية بإصلاحات موازية تهم مختلف المجالات الاجتماعية المدعمة للوظيفة المدرسية، وعلى وجه الخصوص مجالات الإعلام والطفولة والشباب؛

• تعزيز الحياة المدرسية بعمليات تربوية وأنشطة ثقافية موجهة للناشئة لتربيتها على القيم الدينية المنفتحة والمتناغمة مع مبادئ الديمقراطية والحرية والكرامة والمساواة وثقافة حقوق الإنسان.

مكنت الندوة الوطنية حول «منظومة التربية والتكوين ومراجعة البرامج والمناهج الدينية» من تشخيص واقع منظومة التربية والتكوين بالمغرب ورصد وتقويم المضامين الدراسية الدينية واستطلاع الآفاق الممكنة للإصلاح التربوي الديني

الدورة التاسعة عشر من مهرجان كناوة وموسيقى العالم تنطلق بالصويرة

مسار متميز لتظاهرة تحتفي بالإنسان وبالتراث الموسيقي ذي الجذور الإفريقية

■ سعيد الحبشي

بموكب استعراضي زاخر بالألوان والإيقاعات، تنطلق يومه الخميس، بمدينة الصويرة، فعاليات الدورة التاسعة عشر من مهرجان كناوة وموسيقى العالم، الموعد الذي خط لنفسه مسارا متميزا ضمن خريطة التظاهرات الفنية والثقافية المهمة في الساحة الوطنية والدولية.

بهويته الخاصة والمتميزة التي تحتفي بالموسيقى ذات الجذور الإفريقية، استطاع هذا المهرجان خلال ما يقارب العقدين من الزمن استقطاب كبار نجوم الجاز والريغي والبلوز في العالم وإتاحة الفرصة للفرق الكناوية للانفتاح على العالم من خلال إقامات المزج الفنية مع موسيقيين عالميين بارزين، الأمر الذي دفع بالإيقاعات الكناوية المغربية إلى واجهة الساحة الموسيقية الدولية، وضمن استمرارية هذا التراث ونقله الى هذا الجيل ومن سيليه.

تقول نائلة التازي مديرة ومنتجة هذه التظاهرة: "إن هذا المهرجان هو بمثابة مختبر حقيقي للمزج الموسيقي ونحن مشتبثون بمواصلة هذا النهج. كما نعمل على حماية هذه الخصوصية والأصالة التي تميزه وتمنحه معنى ومصداقية.

وتضيف التازي في تصريح للصحافة "اليوم، برهنا على ان الثقافة يمكن أن تشكل رافعة للسياسات الحضرية ولإعادة ترتيب المجالات الترابية... الثقافة مشروع سياسي حقيقي".

ويفيد بلاغ للمنظمين توصلت بيان اليوم بنسخة منه، ان هذه الدورة ستفتتح بتكريم أحد معلمي كناوة الكبار الذين ساهموا في صنع الصورة التي اكتسبها المهرجان اليوم، الراحل محمود غينيا، فيما سيتم تكريم قارع الطبل السينغالي الراحل دودو نداي روز، وهو تكريم سيقوم به ابناء الراحلين، الذين تعهدوا بالمشي على خطاهما.

ويضيف البلاغ ان برنامج هذه الدورة الفني سيتضمن ما يقرب 30 حفلا موسيقيا خلال 4 أيام، إضافة إلى المنتدى الفكري والحقوقي الخامس، الذي ينعقد بالتوازي مع الأنشطة الموسيقية، وسيكون هذه السنة تحت عنوان "الدياسبورا الإفريقية: الجذور، الحركية، الإرساء."

محمود غينيا الغائب الحاضر

كان حضوره على المنصة يختصر أسرار تراث تكناويت، وأسرار سفر إيقاعاته عبر الزمن الإفريقي، إنه المعلم محمود غينيا، الذي غادرنا الى دار البقاء يوم 2 غشت الماضي. وقد كان قيد حياته الوجه الرمزي لمهرجان كناوة، و كانت مشاركته في كل دورة من الدورات الفارطة تعطيها دلالة وعمقا، وخلالها للعادة سيلتئم مهرجان كناوة وموسيقى العالم بالصويرة، هذه السنة بدون محمود غينيا وموهبته الهائلة، هو الذي سلم الله "الكمبري" لابنه حمزة خلال الدورة الأخيرة وكان بمثابة تصريح بان المشعل سيظل موقدا.

كان محمود غينيا، فخورا وله كاريزما وموهبة موسيقية وإيقاعية كبيرة، هو الذي شهد ولادة المهرجان وشارك في تطوره، وعاين نموه، وعاش معه.

لقد استطاع الراحل محمود غينيا أن يستثمر إرثه و يسافر به و يوظفه وفق منطلقات أخرى، ونظرا لرؤيته الطليعية، فإنه لم يكتف بتنشيط "الليلات"، بل كان يذهب ابعد من ذلك فخلال السبعينيات من القرن الماضي كان عضوا في الفرقة الشعبية "المشاهب" وهو من المبادرين بالمزج مع موسيقيي الجاز، حيث سجل الثنائي المكون من "لاروا ساندري" سنة 1991 بعنوان : "تو ترانس أوف سيفن كولورس" (جذبة سبعة ألوان). بعد ذلك، وبفضل مهرجان كناوة، اتخذ غينيا مسارا دوليا وسافر بموسيقاه إلى اليابان و الولايات المتحدة و الشرق الأوسط وأوربا حيث تقاسم المنصة مع اكبر الفنانين دون أن يرتعش، و دون انبهار... لتتذكر لقاءه مع "كارلوس سانتانا"، سنة 1994 في الدار البيضاء، حيث أثبت قوة شخصيته و الكاريزما الفعلية التي يمتلكها.

كان لمعلم غينيا ينتمي إلى تلك الفئة الشغوفة بالموسيقى، وذات الروح الصافية التي يصعب تسييرها لان ما يهمها بالدرجة الأولى هي الخشبة والجمهور، كان يستمر في الأداء 3 ساعات بدون انقطاع، غير عابئ بالبرمجة، وكان يبلغ كل مرة حالة النشوة، وكان الجمهور يحبه من اجل ذلك.

وقد كشف في استجوابه مع مجلة "ي ن روك" انه يمتلك حوالي عشرة آلات "كمبري"، كل واحدة تحمل اسما حسب ما تمثله في نظره، حيث صرح للصحافي "فرانسيس بودرو" سنة2013 ، اي سنتين قبل وفاته قائلا : "هناك "منتر"، الغازي، و الطاووس"، الذي يبرز جماله، و "الرعد"، لانه يدوي، و "عويشة"، وهو اكثر انوثة".

المهرجان والمدينة

منذ الآن وطيلة 4 أيام، ستفتح مدينة الرياح ذراعيها لجمهور المهرجان ومشاق الموسيقى خلال دورة عنوانها إحياء الذاكرة والتقاليد والاحتفاء بالشباب والجاز وكناوة.

وسيعطي حفل الافتتاح اشارة انطلاق دورة، تتضمن اعمال دمج موسيقي واعدة واستحضار أجمل الذكريات فضلا عن كونها مناسبة للالتقاء وتبادل الأفكار. وتمتزج خلال هذه الدورة أغاني وأصوات وكلمات كبار الفنانين والمفكرين بالصوت الفريد لحميد القصري والعزف الأسطوري على البيانو لرانديي ويستون فضلا عن الراب الهادف لنور ديستان الذي يغني على إيقاعات أبيات نزار قباني وأحمد مطر. هذه الدورة هي مناسبة كذلك للاحتفاء بالموسيقى الصاخبة ل "دودو" والكميري الرحال لحسن حكمون.

كما ستكون هذه الدورة مثل سابقاتها مناسبة لإبراز القيم الجميلة للثقافة والموسيقى والفنون.

منتدى حقوق الانسان

ينطلق "منتدى حقوق الإنسان"، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك يومي 13 و14 ماي الجاري. ويهدف المنتدى، الذي أطلق في 2012، إلى تعزيز فعاليات المهرجان بـ"فضاء للنقاش بين متدخلين وطنيين ودوليين بخصوص القضايا الراهنة في مجتمعاتنا". وستخصص دورة هذه السنة من المنتدى، الذي وصل محطته الخامسة، لسؤال "الدياسبورا الإفريقية الجذور، الحركية والإرساء"، حيث ينتظر منها أن تشكل "فضاء للحوار والتفاعل وفرصة لمناقشة مساهمات تدفقات الشتات في إفريقيا والتدبير في الطفرات الجديدة التي تنتج عنها". ديناميات جديدة وكان المنتدى، بعد تخصيصه لدورتي 2012 و 2013، للشباب والثقافة، قد جعل من افريقيا تتمة مركزية لأشغاله. ويرى المنظمون ان القارة الإفريقية باعتبارها ذات تقليد قديم وقوي فيما يخص الهجرة، تواجه اليوم ديناميات حركية جديدة تعيد تشكيل أنماطها القديمة في الهجرة"، إذ "في الوقت الذي تتواصل فيه أنماط الهجرة من الجنوب نحو الشمال، تظهر أنواع جديدة من التنقلات.

وشدد بلاغ المنظمين على أن "استمرارية استقرار جاليات خارج التراب الإفريقي والهجرة الدائمة والمتواصلة داخل افريقيا وخارجها، وظهور أجيال جديدة ذات جنسيات مزدوجة، وتنوع مجالات الاستقرار، واستقلالية جاليات الشتات وتجديد طبيعة الروابط العائلية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية مع إفريقيا، ستشكل أبرز الأسئلة الموضوعة على طاولة النقاش.

ويعول المنظمون على أن يشكل المنتدى فرصة لبحث "الإسهامات التي يقدمها الشتات لإفريقيا والتفكير في الواقع الجديد لهذه التنقلات والحركيات التي يقوم بها الشتات". لذلك، ينتظر أن يتمركز النقاش حول أربعة محاور، تتوزع على جلستين رئيسيتين، حيث ستتناول الجلسة الأولى موضوع "الكونية الإفريقية والثانية "الدياسبورا ومجتمع المعارف الشاملة"، والثالثة "نساء إفريقيات إسهامات وتحولات"، و"تنقلات فنية وثقافية"، فضلا عن مائدة مستديرة، في موضوع "الشتات وسوق المعارفة الشمولية".

ويعرف المنتدى مشاركة عدد من الباحثين والمختصين والمهتمين بالشأن الإفريقي، من المغرب وفرنسا والسنغال والجزائر وبلجيكا والكاميرون والولايات المتحدة وتونس، بينهم نائلة التازي العبدي، منتجة "مهرجان كناوة وموسيقى العالم" (المغرب)، وإدريس البزمي، رئيس "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" (المغرب) وفريد العسري، باحث في علم الانتروبولوجيا (المغرب) وجان بابتيست ماير، مدير الأبحاث في معهد البحث التنمية (فرنسا) ومهدي عليوة، باحث في علم الاجتماع (المغرب) وفؤاد العروي، الكاتب والأستاذ بجامعة أمستردام (المغرب) وعبد الرحمن شيخ، باحث في الانتروبولوجيا (السنغال) في جامعة فاسانون بيرفر في سان لوي (السنغال) وعثمان خومبا، أستاذ القانون في جامعة شيخ انتديوب في دكار ومدير الدراسات في معهد حقوق الإنسان والسلم (السنغال) وادريس عويضة، رئيس جامعة الأخوين (المغرب) وكريم الرويسي، عضو المكتب الوطني لحركة "انفاس الديمقراطية" (المغرب) وبيير غايان نجيكام موليوم، نائب عمدة بوردو المكلف الشراكات مع افريقيا جنوب الصحراء الكبرى (فرنسا/الكاميرون) وستيفان دوفوا، استاذ علم الاجتماع في جامعة باريس وست نانتير (فرنسا) وإلبرانيت تشونغي، صحفية وكاتبة (الكاميرون/فرنسا) وفاطمة آيت بنلمدني، باحثة في مركز الدراسات الإفريقية في جامعة محمد الخامس (المغرب) ورقية ديالو، صحفية وكاتبة ومخرجة (فرنسا/السنغال) وحاجة الحبيب، صحفية (الجزائر/ بلجيكا) ومالبت ما نجامي مال نجام بلدي، المدير العام لشركة أفريكريا والمفوض العام للمعرض الدولي للحرف (الكاميرون) وهشام العابدي، أستاذ العلوم السياسية وناقد موسيقى (المغرب/الولايات المتحدة) وماريم مالونج، مؤسسة معرض الفن المعاصر "مام" في دوالا (السنغال/الكاميرون) وصوفي بافا، عالمة في البحث والتنمية (فرنسا) وكمال الجندوبي، وزير مكلف بحقوق الإنسان (تونس).

هذا، و سيختتم المهرجان فعالياته بلحظة سكون مخصصة لتكريم الطيب الصديقي فنى الصويرة المشاهب، وذلك بتسليط الضوء على موهبته وتأثيره على الساحة الفنية، و بما انه كان شاهدا على تأسيس فرق ثورة في الموسيقى المغربية خلال سبعينيات القرن الماضي، مثل ناس الغيوان، المشاهب، او جيل جيلالة، سيتم تكريمه والاحتفاء به من خلال حفل موسيقي سيدعو فيه محمد الدرهم نبيل الخالدي، المعلم مصطفى باقبو و عمر السيد لأداء اشهر أغاني الفرق الثلاث المذكورة خلال سبعينيات القرن الماضي، التي تعد امتدادا لتراث مغربي غني يضطلع مهرجان كناوة وموسيقى العالم بالتعريف به وصيانة رافد أساسي من روافده المتنوعة.

الأحداث المغربية

.. و أكاديمية الرباط تنظم لقاء حول «التغيرات المناخية وتأثيرها على الحياة وجودتها»

5904/18

◆ الرباط: ع.ع

نظمت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط – سلا – القنيطرة واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط – القنيطرة مؤخرا، لقاء جهويا بيئيا لفائدة أطر الأندية التربوية البيئية بالمؤسسات التعليمية بالجهة وذلك تحت شعار «الماء حق وأمانة للأجيال القادمة». بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للماء، وفي إطار مواكبة الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لتنظيم المغرب لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطار بشأن تغير المناخ (كوب 22).. حيث يتوخى هذا اللقاء، الذي أطره خبراء ومتخصصون وجامعيون، مشاركة تلامذة المديريات الإقليمية بالرباط وسلا والصخيرات تمارة والخميسات والقنيطرة وسيدي سليمان وسيدي قاسم، إنتاج مادة تربوية للتعميم بمثابة «ميثاق المسؤولية البيئية» بالمؤسسات التعليمية.

اللقاء الذي أشرف على أشغاله كل من المدير الجهوي للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين محمد أضرضور، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط – القنيطرة عبد القادر أزريع، وقف على «أهمية هذا اللقاء الجهوي الذي يسعى إلى ترسيخ الانخراط في التربية البيئية بمختلف مجالاتها، كما تناول من خلال مداخلات المشاركين الوضع المائي في المغرب الذي يعتبر غير مريح بسبب عدم التوازن الحاصل في التوزيع المجالي للمياه، ومحدودية الموارد المائية وتأثير التغيرات المناخية، والاستغلال المفرط للمياه الجوفية إلى جانب ضعف تثمين الموارد المائية المعبأة، والماء كحق من حقوق الإنسان، ودور البحث العلمي والمدرسة في هذا الصدد، وكيفية التدبير المندمج للماء وترسيخ ثقافة المواطنة المسؤولة التي تركز على المشاركة..».

تقرير: سجون الجهة الشرقية لا إنسانية

4998/12

نسبة الاكتظاظ فيها تصل إلى 36 % وبعضها بني في 1910

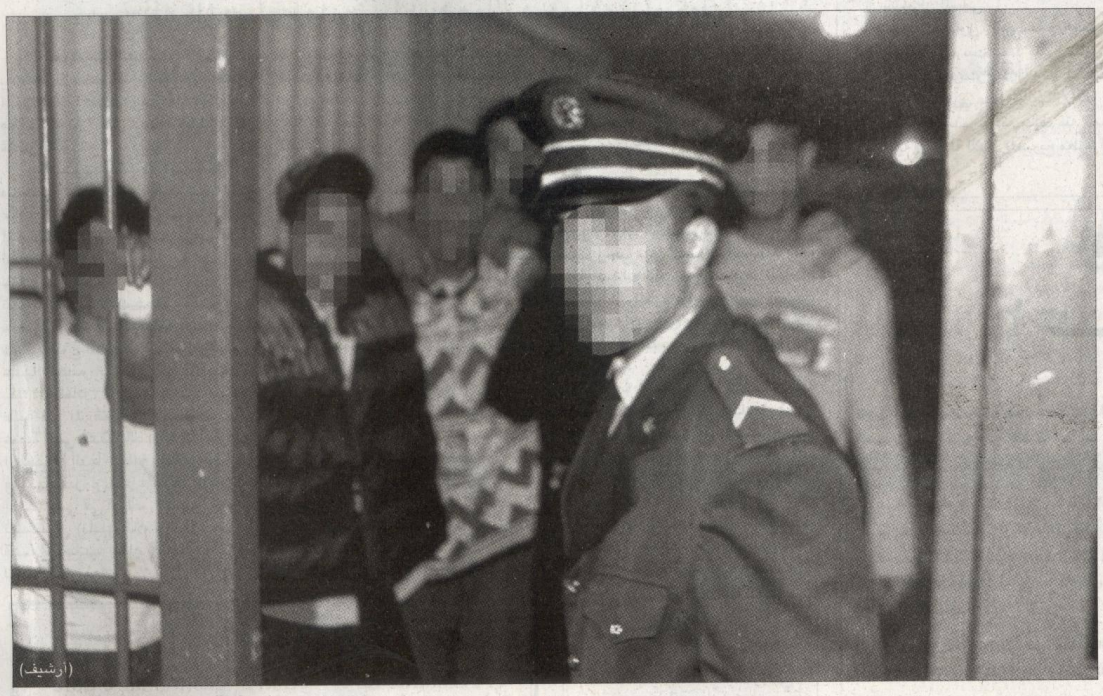
(أرشيف)

كشف تقرير حقوقي حول السجون بالجهة الشرقية، أن نزلاءها يعيشون وضعية لا إنسانية، خاصة أن نسبة الاكتظاظ فيها تصل إلى 36 في المائة، ما يستدعي، حسبه، تغيير البنايات القديمة، والتي يعود بناء إحداها إلى 1910.

وقال التقرير الذي يعتبر خلاصة ندوة نظمتها شبكة أكراو للتنمية المشتركة، بشراكة مع جمعية بني أزناسن للثقافة والتنمية والتضامن، وبحضور ممثلي الجمعيات المحلية ومحامين وموظفي قطاع العدل والسجون واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، (قال)، إن البنايات السجنية بالجهة لا تستجيب للمعايير الكفيلة بضمان حقوق أخرى، ولا تحفظ الكرامة الإنسانية للمعتقلين والسجناء، خصوصا في غياب معيار لتحديد الحيز المكاني الخاص بكل سجين أو معتقل.

ووقف التقرير ذاته على أن مندوبية السجون لا تعتمد معايير تصنيف السجناء، بناء على خطورة الجريمة وسلوكاتهم، وأن من نتائج ذلك التأثير السلبي للمعتقلين وللسجناء بعضهم على البعض، خصوصا حين يتم وضع سجناء ذوي ميولات إجرامية مع مجرمين بالصدفة على سبيل المثال.

وفيما يتعلق بالاتصال بالعالم الخارجي والزيارات، أشار التقرير ذاته إلى انعدام معيار موحد لتحديد المدة الزمنية، خصوصا أنها تتغير من مؤسسة سجنية لأخرى، وتزيد من المعاناة النفسية للمعتقلين والسجناء وأسرهم، خاصة الذين يضطرون للسفر مسافات طويلة للقاء أقاربهم، ولا يستفيدون إلا من 10 دقائق أحيانا، وهنا دعا التقرير إلى ضرورة وضع خريطة سجنية تكفل حقوق السجناء والمعتقلين وأسرهم.

كما هو شأن المكالمات الهاتفية عبر هاتف المؤسسة السجنية، والتي لا تتجاوز بضع دقائق دون الحد الأدنى الكفيل بتحقيق تواصل مع الأهل والأقارب مرة في الأسبوع. واتهم التقرير إدارات هذه المؤسسات بالتمييز بين السجناء في تدبير مدة الاتصال بالنظر لمزاجية الموظفين المكلفين بتدبيرها.

وأورد التقرير نفسه أن سجناء اشتكوا ضعف مراقبة السجون من قبل الهيآت والمؤسسات الموكول لها ذلك، خاصة أن فجائية وسرية الزيارات التفتيشية غير متأتية في جل الأحيان، سواء من قبل النيابة العامة وقاضي تنفيذ العقوبات أو غيرهما. وتطرق التقرير ذاته إلى التعويض المخصص للنزلاء العاملين بالمؤسسات السجنية، المحدد من قبل الحكومة في ما بين 15 درهما و20، مؤكدين، يضيف التقرير ذاته إلى أنه تعويض ضعيف ولا يستجيب للمعايير الأممية التي تستوجب أن يسمح الدخل بتقسيمه من قبل السجين إلى حصة للادخار، وحصة ترسل للأهل وحصة للاستهلاك، وهنا أشار التقرير إلى إمكانية الاستفادة من التجارب الأجنبية التي تفتح المجال لمؤسسات صناعية خاصة لخلق وحدات إنتاجية داخل المؤسسات السجنية.

ولم يغفل التقرير الإشارة إلى الحقوق السياسية لهذه الفئة، من خلال عرض تجربتي كل من فرنسا وكندا بشأن تصويتها في الانتخابات والاستفتاءات، ملحا على أن التصويت ممكن في الحالة المغربية كذلك.

ضحى زين الدين

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

حقوق المرأة المغربية ليست موضوع مساومات سياسية

■ أحمد عصيد

تم تمرير مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز داخل لجنة القطاعات الاجتماعية بالبرلمان، بدون أي تعديل يهمّ تقوية صلاحيات الهيئة في محاربة جميع أشكال التمييز التي تعاني منها المرأة المغربية، وقد تمت المصادقة على مشروع القانون المذكور في غياب 7 في المائة من أعضاء اللجنة، كما انكشف بالملموس وجه بعض الأحزاب السياسية التي تعلن مواقف وتضمر أخرى، وظهر جليا كذلك جبن بعض الفاعلين السياسيين الذين يقحمون في التحالفات السياسية والمساومات قضايا من المفروض أنها قضايا وطنية كبرى تتعلق بكرامة أزيد من نصف المجتمع، وليست تدابير قطاعية عادية حتى يتم التلاعب فيها بدون وخز ضمير.

ما يثير الاستغراب في هذا الأمر هو قيام أحزاب سياسية من الأغلبية بسحب مقترحاتها التي تقدمت بها لتعديل القانون، إرضاء للحزب الذي يرأس الحكومة، والذي لا يريد أي تعديل خوفا من رفع الميز عن المرأة وإنصافها، ما يعتبره خسارة له في المجتمع، وخطوة في مسار التحديث الطويل والشاق.

ما قيمة اقتراح تعديلات إذا كانت الأحزاب التي تقترحها لا تؤمن بها ؟ و أليس من مظاهر التقصير في مشروع القانون المذكور أن تقترح الأحزاب المشاركة في الحكومة نفسها عناصر لتجويده وإغنائه وتقويم اعوجاجه ؟

وما مصير المبادئ والاختيارات الكبرى التي تحملها بعض الأحزاب التي ارتبط مسارها بالمسار النضالي للحركة النسائية منذ عقود مثل حزب التقدم والاشتراكية ؟ وكيف يمكن لحزب باع روحه للشيطان أن ينظر بعد ذلك إلى وجهه في المرآة ؟

كيف يمكن لأحزاب، بعد أن أصبح لنا دستور يقرّ في فصل خاص بحق النساء في المساواة ورفع الميز، أن تنكص على أعقابها من أجل حسابات ظرفية تعرف جيدا أنها لا تدوم أبدا ؟

من جانب آخر يثير استغرابنا كيف يتفق كثير من البرلمانيين من اليمين واليسار والأغلبية والمعارضة على ضرورة إدخال تعديلات على المشروع، باعتباره ضعيفا وفارغا من المحتوى المطلوب طبقا للدستور، ثم في النهاية يتخلى الجميع عن التعديلات المقترحة. أليس هذا من مظاهر سريالية الحياة السياسية بالمغرب وفقدانها لأية شرعية ؟

وبالنسبة لمنطق وزيرة الأسرة، فلنفرض أن الحركة النسائية حركة ضالة مُضلة وليس في ما تقترحه أي رأي صائب، ولنفرض أن رأي أحزاب المعارضة إنما يعود إلى الرغبة المزاجية في المعاكسة والمعاندة للسيدة الوزيرة ذات الفكر الثاقب، فما رأيها في مقترحات مؤسسة وطنية أحدثتها الدولة وهي المجلس الوطني لحقوق الإنسان ؟ وإذا افترضنا أن هذه المؤسسة أيضا متآمرة على "استقرار الأسرة" وعلى "التقاليد" و"الثوابت" ، فما رأي الوزيرة في مقترحات المجلس الاقتصادي الاجتماعي والبيئي ؟ هل يعقل أن تكون كل هذه الأطراف بما تضمه من نخب وكفاءات على خطأ وتكون الوزيرة وحدها على حق ؟

وقبل هذا وذاك، هل يمكن تفعيل الدستور بقوانين منافية لمنطوقه وروحه ؟

أليس من العجائب أن تصبح السياسة رهينة الحسابات الصغيرة لأشخاص سينساهم التاريخ بعد حين ؟

1/5282

الصبار يرفض تحديد 16 عاما كسن قانونية للشغل بالمغرب

هسبريس – أيوب الريمي

الخميس 12 ماي 2016 - 10:00

لم تمر المصادقة على مشروع القانون الخاص بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين دون إثارة الجدل، بسبب تحديد مشروع القانون لسن 16 سنة كسن قانونية للشغل؛ حيث لقي هذا البند معارضة من طرف العديد من الهيئات المدنية والحقوقية. وكشف محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن مؤسسته تقدمت بتوصياتها بتحديد سن الشغل في 18 سنة، وليس 16 سنة التي تمت المصادقة عليها.

وأكد الصبار، في تصريح خص به جريدة هسبريس الإلكترونية، أن المجلس عندما طلب منه تقديم رأيه، حدد سن الاشتغال في 18 سنة، مشيرا إلى أن قضية العمال المنزليين كانت مثار نقاش، "ونحن في القانون حددنا العديد من الضوابط التي تنظم العمال المنزليين، ومن بينها عدم القيام بالأعمال الخطيرة والشاقة".

واعتبر الصبار أن المكان الطبيعي للأطفال في سن 16 هو المدرسة وليس العمل، مشيرا، في الوقت ذاته، إلى أن منظمة العمل الدولية تحدد سن العمل في 16 سنة، "لكن نحن وضعنا 18 سنة، واقترحناها على الحكومة والبرلمان". وحول موقف المجلس من المصادقة على مشروع القانون، قال الصبار إن موقفهم عبروا عنه في التوصيات التي قدموها، "ولكن نحن لسنا سلطة تشريعية حتى نقرر في طريقة إخراج القانون".

ومنع مشروع القانون الحكومي تشغيل عمال منزليين إذا كانت أعمارهم تقل عن 16 سنة، واشترط الحصول على رخصة من أولياء أمورهم بالنسبة لمن تتراوح أعمارهم بين 15 و18 سنة، مع إقرار العقوبة التي تنص عليها مدونة الشغل في حالة تشغيل الأطفال أقل من 15 سنة.

وينص مشروع القانون على غرامة تتراوح بين 25 ألفا و30 ألف درهم لكل شخص استخدم عاملا منزليا عمره يقل عن 16 سنة، ولكل شخص استخدم عاملا منزليا دون ترخيص من ولي أمره إذا كان عمره يتراوح بين 15 و18 سنة، كما أقر عقوبات زجرية ضد الأشخاص الذين يتوسطون بصفة اعتيادية في تشغيل العمال المنزليين.

http://www.fhamatoor.com/morocco-news/94294/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF-16-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D9%83%D8%B3%D9%86-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B4%D8%BA%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8.html

http://www.hespress.com/societe/305815.html

دستورية مجلس اليازمي تثير حربا بين حقاوي وابو زيد

كود : مكتب الرباط//بشكل غير عادي صبت بسيمة حقاوي وزير الاسرة والطفولة جام غضبها على المجلس الوطني لحقوق الانسان مساء خلال مناقشة مشروع قانون المناصفة بالجلسة العامة بمجلس النواب واعتبرت حقاوي مجلس اليازمي بانه غير دستوري قاءلة ما تقولوليش المجلس الوطني راه مؤسسة غير دستورية وحتى يجي القانون ديالوا وتصوتوا عليه فالبرلمان عاد ولي مجلس الدستوري مضيفة مزال مخلاقش حتى يجي القانون عاد يخلاق.
مواقف بسيمة استفزت النائبة الاتحادية حسناء ابو زيد مجلس الوطني التي استغربت كيف ان وزيرة في الحكومة تطعن في دستورية المجلس الوطني الذي استشهد به مجلس الأمن في اخر تقرير له حول قضية الصحراء المغربية محذرة حقاوي من نتاءج اسقاط الصفة الدستورية عن المجلس الوطني

http://www.goud.ma/%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D8%AA%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%AD%D8%B1%D8%A8%D8%A7-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AD%D9%82%D8%A7-217560/

http://sofapress.com/Maroc/nador//131026.html

4 الأخبار ● العدد 1072 ● الخميس 12 ماي 2016

جمعيات نسائية تهاجم حكومة بنكيران بسبب قانون «العاملات المنزليات»

■ بنعبد الله تبرأ من إقرار سن 16 سنة وألقى بالمسؤولية على أحزاب الأغلبية

■ بنعمر: «اقترحنا في المعارضة تعديل السن القانوني إلى 18 سنة ورفض الوزير الصديقي»

النعمان اليعلاوي

مازال تمرير الحكومة لمشروع قانون رقم 19.12 المتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين، بعد المصادقة عليه الاثنين الماضي، في اجتماع لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، بمباركة فرق الأغلبية البرلمانية، يثير الكثير من الجدل في الأوساط الحقوقية، حيث ندد عدد من الجمعيات النسائية، بالمصادقة على مشروع قانون «العمال المنزليين» مع الحفاظ على السن الأدنى لتشغيل الأطفال في 16 عوض 18 سنة الذي يعتبر سنا قانونيا للرشد، واتهم كل من «اتحاد العمل النسائي وفيدرالية رابطة حقوق النساء وجسور ملتقى النساء المغربية والجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء»، النواب «عدم مراعاة المصلحة الفضلى للأطفال»، منادية بتدارك «هذا المزلق الخطير أثناء الجلسات العامة من طرف البرلمانيات والبرلمانيين الغيورين على حقوق الطفل بتصحيحه ورفع السن الأدنى للتشغيل إلى 18سنة».

وقالت الجمعيات النسائية، في بلاغ لها إنها تعبر عن «استيائها من المنحى التراجعي التي تحذوه الحكومة في تمريرها لمشاريع قوانين منافية للدستور، في زمن قياسي، وعلى بعد أشهر من إجراء الانتخابات التشريعية، مما قد يرهن قضايا حيوية ومصالح الفئات الاجتماعية المختلفة»، معلنة أنها «لن تصمت أمام هذا التمادي المنهج في ضرب الحقوق والحريات وكل ما تمت مراكمته من مكتسبات عبر مسارات طويلة»، ومشيرة إلى أنها «ستتصدى له بالفضح والتعبئة بمختلف الأشكال المشروعة داعية كافة القوى المعنية إلى تكثيف الجهود من اجل وقف ما وصفته بـ«التراجعات».

في المقابل، ألقى نبيل بنعبد الله، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، الذي ينتمي إليه وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، عبد السلام الصديقي، صاحب مشروع القانون المثير للجدل، (ألقى) بالائمة على الأحزاب المشاركة في الحكومة في إقرار سن 16 سنة عوض السن القانون المتمثلة في 18 سنة، موضحا في تصريح مصور بث على الموقع الرسمي لحزبه أن «الحزب اعتبر أنه يتعين الذهاب إلى سن 18 سنة، ووجدنا معارضات من داخل الحكومة بخصوص سن 18، وهناك من قال لنا أشداكم تجيبوا هاد القانون» حسب بنعبد الله، الذي اعتبر أن «هذا القانون يعتبر مكسبا حقيقي، وقد «دافعنا عن 18 سنة داخل الحكومة ولم نصل إلى نتيجة، وأضاف «دافعنا أيضا على 18 سنة أمام الأغلبية وأمام المعارضة ولم نجد دعما من أطراف الأغلبية»، وأن «الأغلبية رفضت مقترح جعل 16 سنة فترة انتقالية في أفق إقرار سن 18 سنة».

من جانبها، أكدت نبيلة بنعمر، عضو لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، في اتصال مع «الأخبار» أن فرق المعارضة تقدمت بتعديلات على القانون المتعلق بتشغيل العمال المنزليين، من أجل المطالبة بتحديد السن القانونية للتشغيل في 18 سنة عوض 16 سنة التي وردت في مشروع القانون، لكن وزير التشغيل، عبد السلام الصديقي، رفض هذه التعديلات، وتم التصويت ضدها من طرف فرق الأغلبية داخل اللجنة، كما أن العديد من المنظمات الحقوقية الدولية والوطنية، اعترضت على مضامين هذا القانون، ومنها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومنظمة «اليونسيف»، التي حذرت من شرعنة الأطفال القاصرين، وخاصة القاصرات اللواتي يتم استغلالهن كخادمات في البيوت بدون احترام أدنى شروط الكرامة، وفي تعارض مع المواثيق الدولية، واعتبرت فرق المعارضة أن هذا القانون يتضمن مقتضيات معاكسة للمسار الحقوقي بالمغرب والمكتسبات التي حققها المغرب في مجال حماية الطفولة.

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

2-1078

إدريس اليزمي

يظهر بالملموس أن الحكومة لا تعير اهتماما لتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في العديد من القضايا الحقوقية، رغم أهمية هذه المؤسسة الدستورية، كما هو الحال بالنسبة لقانون تشغيل الخادمات القاصرات، والذي أثارت المصادقة عليه داخل البرلمان، جدلا واسعا في الأوساط الحقوقية الوطنية والدولية، حيث سبق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن وجه مذكرة تتضمن توصيات بخصوص هذا القانون، ومنها توصية مهمة تتعلق بتحديد السن الأدنى للاستخدام في العمل المنزلي في 18 سنة، معتبرا أن طبيعة العمل المنزلي والشروط التي يتم فيها، على الأقل في السياق المغربي، هي من الأعمال التي يرجح أنها تؤدي، بفعل طبيعتها أو بفعل الظروف التي تزاول فيها، إلى الإضرار بصحة الأطفال وسلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي.

هذا الخبر : الحكومة وأغلبيتها تشجعان تشغيل القاصرين ابتداء من 16 سنة

جلال كندالي نشر في الاتحاد الاشتراكي يوم 11 - 05 - 2016

رغم الاعترافات والدفوعات التي تقدمت بها الجمعيات الحقوقية وحتى الأحزاب الوطنية، لم يمنع ذلك الحكومة وأغلبيتها العددية من تمرير قانون يسمح بتشغيل القاصرين ابتداء من 16 سنة بلجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب يوم الاثنين الماضي، والذي تقدم به وزير التشغيل عبد السلام الصديقي. في ذات الجلسة، اعترض ممثلو أحزاب المعارضة بمجلس النواب، الذين اعتبروا أن هذا القانون يضرب في الصميم الحقوق التي يجب أن تكون مكفولة لهذه الفئة، إذ طالبوا برفع السن إلى 18 سنة بدل 16 سنة.

والقانون الذي جاءت به الحكومة، وقدمه وزير التشغيل عبد السلام الصديقي، يتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين، إذ **كعادتها استندت الحكومة في تمرير هذا القانون إلى أغلبيتها العددية، في ضرب لكل المناشدات للمجتمع الحقوقي بما في ذلك ما ذهب إليه المجلس الوطني لحقوق الإنسان.**

في هذاالباب، صرح محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لجريدة «الاتحاد الاشتراكي» بأن موقف المجلس الوطني واضح بهذا الخصوص، إذ طالبنا بأن يكون سن التشغيل ابتداء من 18 سنة.

صحيح أن منظمة العمل الدولية تنص على السن 16 ما عدا في حالة الأعمال الشاقة والخطيرة، لكن المجلس الوطني لحقوق الإنسان دعا إلى أن يكون الحد الأدنى للتشغيل هو 18 سنة، واعتبرنا أنه من الواجب أن يستفيدوا من جميع الحقوق الشغيلة المنصوص عليها في مدونة الشغل. فالحكومة اقترحت في البداية أن يكون سن تشغيل القاصرين ابتداء من 15 سنة، وبعد ذلك تم اقتراح سن 16 سنة.

وأوضح محمد الصبار، أن من بين الاعتبارات التي دعت المجلس الوطني لإقرار سن التشغيل ابتداء من 18 سنة، محاربة الهدر المدرسي أيضا والقدرة على التمييز، على اعتبار أن الطفل في سن 16، ليست له القدرة على ذلك، كما كانت الخلفية المتحكمة وراء مقترحنا، أن يكون المغرب أكثر تقدما، مما جاءت به منظمة العمل الدولية.

https://www.maghress.com/alittihad/1238443

قانون مناهضة العنف ضد النساء.. المعارضة في مجلس النواب تطلب رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان

11 مايو 2016 - 12:05

علي أوحافي (الرباط)

وجهت فرق المعارضة في مجلس النواب (الأصالة والمعاصرة، والاتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية، والاتحاد الدستوري)، مُراسلة إلى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان تطلب فيها استشارة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشأن مشروع قانون رقم 103.13 المتعلق بمناهضة العنف ضد النساء، والذي أعدته وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.

وأحال رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان مراسلة فرق المعارضة البرلمانية على رئيس مجلس النواب، راشيد الطالبي العلمي، الذي وجه بدوره مراسلة إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليازمي، يطلب فيها رأي المجلس بخصوص مشروع القانون.

وتسارع وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، بسيمة الحقاوي، الزمن لإخراج مشروع القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، بعدما ظل مطلب إخراج قانون خاص بالعنف ضد المرأة حبيس الأماني ويتصدر مجموعة من المطالب النسائية.

احتجاجات ضد الرميد وبنكيران في مؤتمر جمعية هيئات المحامين بالمغرب

الكاتب: سوس 24 كتب في: 12 مايو 2016 فى: سياسة | تعليقات : 0

اختتمت جمعية هيئات المحامين بالمغرب مؤتمرها التاسع والعشرين على ايقاع الاحتجاجات التي أثارها تكريم الجمعية لوزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، وحضور رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران للجلسة الافتتاحية للمؤتمر.

وقد احتج مجموعة من المحامين الشباب المحسوبين على حركة 25 ماي أثناء إلقاء رئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب، محمد أقديم لكلمته في الجلية الافتتاحية للمؤتمر الذي تحتضنه مدينة الجديدة، الجمعة الماضية، حيث ردد المحتجون شعارات احتجاجا على رئيس الجمعية ورئيس الحكومة ووزير العدل و الحريات، اللذان حضرا الجلسة الافتتاحية **للمؤتمر إلى جانب محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، وعدد من المسؤولين الدبلوماسيين و القضائيين.

بشرى المالكي : جدل واسع وتذمر كبير أثاره طرح مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة

أضيف في 11 ماي 2016 الساعة 19 : 16

تقدمت النائبة البرلمانية بشرى المالكي في إطار مناقشة مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

وقالت في هذا السياق قد يكون من نافل القول التأكيد على أن إخراج هذا القانون إلى حيز الوجود هو، في حقيقة الأمر، ثمرة للجهود المضنية والنضالات البطولية التي خاضتها الحركة النسائية المغربية ومختلف الهيئات المدنية والنقابية والفكرية والسياسية التقدمية؛ علما أن هذا المشروع قد طال انتظاره وعرف تأخرا كبيرا، بعد أن ظل طي أجندة الحكومة لفترة زمنية طويلة؛ فهل استفادت الحكومة بالفعل من هذا التأخير؟

وأضافت ،كنا ننتظر صادقين أن يسفر هذا التأخير عن ثمرة يانعة ترضي، على الأقل، الغالبية من الأطراف الفاعلة على مستوى النهوض بوضعية المرأة وحماية حقوقها وصيانة مكتسباتها، أي على مشروع قانون يُقعّد لهيئة مناصفة حقيقية نابذة لكافة أشكال وصور التمييز التي لا زالت معششة في مجتمعنا؛ إلا أننا اكتشفنا، ومعنا سائر القوى الحية في هذه البلاد، بأن أفق انتظارنا كان مجرد حلم جميل سرعان ما تكسر على صخرة حقيقة الفلسفة النكوصية والمحافظة لهذه الحكومة.

من جانب آخر أكدت ،صحيح أن المشرّع الدستوري، من خلال الفصل 19، قد أسس لمنهجية التدرج حين استعمل بشكل واضح مفردة "السعي"، غير أن معنى ذلك لا ينبغي أن يفهم من ورائه الإمعان في هدر المزيد من الوقت ضدا على الجهود الحثيثة التي بذلتها ولا تزال الحركة النسائية لتثبيت مبدأي المساواة والمناصفة في مجتمعنا؛ فضلا عن الحاجة الملحة لإعمال المقتضيات الدستورية خاصة الفصل 19 منها، بما يجعلنا نؤسس لمقاربة نوع حقيقية طامحة إلى بلورة وتطوير سياسات عمومية بوسعها اجتثاث كافة الممارسات الماضوية العتيقة المكرسة لدونية المرأة.

أما فيما يتعلق بالمقاربة التشاركية، تقول – بشرى المالكي- أن الحكومة قد أسهبت في ذكر مزايا اللجنة العلمية التي تم تنصيبها بهذا الخصوص وكذا العدد الكبير من الهيئات والمؤسسات التي تم الانفتاح عليها والاستشارة معها، بيد أنه لا بد من التأكيد على أن عدم الأخذ بآراء وملاحظات هذه الهيئات، وتضمينها في هذا المشروع، يفرغ مبدأ المقاربة التشاركية من مدلوله الحقيقي؛ ولعل ذلك ما أكدته بالفعل مجموعة من الهيئات التي عبرت، سواء أثناء استقبالنا لها في الفريق أو في مختلف وسائل الإعلام الوطنية، (عبرت) بصراحة عن تذمرها مما ورد في النسخة النهائية من مشروع القانون المعروضة على أنظار البرلمان.

في هذا الصدد قالت ، فقد حرصنا على ضرورة إبداء حسن النية والتعاون لأجل إخراج قانون لهذه الهيئة في مستوى التطلعات التي تنشدها القوى الحية ببلادنا، فبادرنا إلى تقديم أفكار ومقترحات وتقدمنا بتعديلات كان الهدف منها إنقاذ ماء وجه هذه المبادرة التي أكدنا على إيجابيتها وأهميتها منذ الوهلة الأولى..

ولذلك تقول – بشرى المالكي- ، أثرنا ضرورة تكريس الطابع الدستوري لهذه الهيئة، باعتبارها حلقة أساسية ضمن حلقات وهيئات حماية حقوق المرأة والنهوض بوضعيتها، لكن هذا الطموح والمطلب المشروع لم يتم تجسيده والأخذ به بين طيات هذا النص، مما يفضي بنا إلى الإقرار بغياب إرادة فعلية لدى الحكومة لتكريس مثل هذا التوجه.

ومن جهة ثانية، نبهنا أيضا إلى ضرورة وأهمية ملاءمة اختصاصات هذه الهيئة مع مبادئ باريس، في انسجام تام **مع مطلب الحركة النسائية التقدمية وكذا المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، بيد أن ذلك كله اصطدم، في الواقع، بالعقلية الفكرية لواضعي المشروع، وهي عقلية نابذة ومتوجسة من كل ما هو حداثي وديمقراطي.

وتبعا لذلك، فإنه بالرغم من تضمن المشروع لعدة صلاحيات، إلا أن هذه الأخيرة لا نعثر بينها على ما ينص على مبدأ الحماية، الأمر الذي يدخلها في دائرة الهيئات الاستشارية وينزع عنها صفتها التقريرية، لأن الحماية تستدعي . بعد الرصد والتتبع والتحري واستنفاذ مسطرة الوساطة . إحالة الملفات على القضاء، وهو الأمر الذي ترفضه الحكومة بصراحة وبمسوغات ومبررات مبهمة..

ناهيك عن تغييب المشروع لديباجة مؤطرة لهذا النص وللتعريفات الضرورية التي كان من الممكن أن تشكل مفاتيح أساسية ومتوافق عليها لفهم وفك شفرات الكثير من المضامين الواردة في هذا النص بصورة ملتبسة، من قبيل المقصود من مفهوم التمييز على سبيل المثال لا الحصر.

وفي ذات السياق، دعونا أيضا لأن تكون لهذه الهيئة امتدادات جهوية، تكريسا للمقتضى الدستوري الذي ينص على تفعيل الجهوية المتقدمة، وتشجيعا على بلورة استراتيجيات عمل تراعي التعدد والتنوع الذي يسم مجتمعنا بهذا الخصوص؛ فضلا عن تركيبة الهيئة التي حكمتها توجهات وحسابات أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها ضيقة وغير منفتحة.

بناء على كل ما سبق، وبالنظر إلى الجدل الواسع والتذمر الكبير الذي أثاره طرح هذا المشروع، فإنه لا يسعنا إلا أن نردد، مع كافة هؤلاء الذين عبروا صراحة عن عدم رضاهم عن هذا المشروع، بأنه ليس من الإنصاف في شيء "أن تصوم المرأة المغربية دهرا كاملا وتفطر على قوقعة فارغة"؛ وبالتالي، فقد قررنا التصويت بالرفض على هذا المشروع.

http://www.maarifpress.com/news10613.html

احتفالا بذكراه ال22 جريدة صدى تاونات تنظم لقاء تواصليا مع وجوها إعلامية ورياضية وسياسية وفنية وثقاف

احتفالا بذكراها الثاني واالعشرين(22) من الصدور،وفي إطار التقليد السنوي الذي دأبت على نهجه منذ ميلادها في فاتح مارس 1994،تنظم جريدة"صدى تاونات" لقاء تواصليا مع ذة.خديجة إدريسي جناتي (إبنة تيسة بإقليم تاونات اختارها مؤخرا المنتدى الإقتصادي العالمي ضمن القيادات العالمية الشابة) حول موضوع "وضعية المرأة في المغرب"والشيخ ذ.أحمد بونو (أستاذ جامعي- خريج جامعة القرويين بفاس) حول "التسامح في الإسلام"،وبعده سيتم تكريمهما اعترافا لما قدمهما من خدمات جليلة للمنطقة وللوطن،وذلك يوم السبت 14ماي2016 على الساعة العاشرة صباحا بقاعة الندوات بالمركز الإقليمي للتكوين المستمر بتاونات.

وفي نفس اليوم ،ستنظم سهرة فنية بمشاركة فنانين؛تتخللها قراءات شعرية وزجلية مع استعراض لفن الفلكلور المحلي؛سيعقبها حفل تكريمي لمجموعة من الإعلاميين وهم :ذ.امحمد البوكيلي (إبن إقليم تاونات-مدير إذاعة وتلفزة محمد السادس للقرآن الكريم سابقا) و(ذ.البشير الزناكي (صحافي-رئيس تحرير جريدة""Libérationسابقا) وذ.جمال محافظ (مدير الإعلام سابقا بوكالة المغرب العربي للأنباء) وذ.أحمد إفزارن (صحافي وكاتب –مدير جريدة"الخضراء الجديدة"سابقا) وفاطمة التواتي (صحافية بالقناة الأولى سابقا ومديرة موقع "إنصاف بريس")؛وذ.الحبيب المهدي (مدير جريدة"مكناس إكسبريس"-الرئيس السابق للجمعية المغربية للصحافة الجهوية)وذة. وفاء البقالي (رئيسة جمعية فاطمة الفهرية للتنمية والتعاون)و ذ.محمد القاضي(إعلامي - سبق له أن عمل ب"صدى تاونات")؛بحضور وجوه ثقافية و إعلامية وطنية ومحلية وذلك على الساعة السادسة مساء بساحة المركز الإقليمي للتكوين المستمر بتاونات.

هذا وقد سبق للجريدة ان استضافت وجوها إعلامية ورياضية وسياسية وفنية وثقافية وطنية ومحلية في مناسبات سابقة :د.المهدي المنجرة ود.حسن نجمي(رئيس اتحاد كتاب المغرب سابقا) ومجموعة جيل جيلالة والمؤرخ د.زكي مبارك والصحافي خالد الجامعي والمؤرخ د.العربي اكنينح وذ.مصطفى العلوي مدير جريدة "الأسبوع الصحفي" والإعلامية نسيمة الحر والصحافي الرياضي ذ.الحسين الحياني والإذاعية زهور الغزاوي والكاريكاتوريست ذ.العربي الصبان والمدرب الوطني بادو الزاكي والفنان محمد الحسين السلاوي والفنان التشكيلي محمد البوكيلي والسينمائي شفيق السحيمي والكوميدين حسن البوشاني وعبد الخالق فهيد والممثل عبد الكبير حزيران،والكاتب د. علي سدجاري،والإعلامي محمد باهي ؛وذ. أحمد المرزوقي (إبن الإقليم؛ معتقل سياسي سابق وصاحب كتاب "الزنزانة رقم10") وذ.العياشي المسعودي (أستاذ جامعي وبرلماني سابق)والفنان التشكيلي بوشتى الحياني (فنان عالمي منحدر من إقليم تاونات)وذ.محمد البوعناني (إعلامي وشاعر وخبير في الإعلام البحري) والصحافية إيمان أغوثان(إبنة إقليم تاونات وصاحبة برنامج "بدون حرج"بقناة ميدي1تيفي)؛وذ.العربي بنتركة (إعلامي وشاعر وكاتب ومنتج إذاعي) **وادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**(ابن الإقليم) ود.ة لطيفة اطريشة (تنحدر من إقليم تاونات /عميدة كلية الطب بالدارالبيضاء وكاتبة عامة لوزارة التعليم العالي سابقا)؛والشيخ ذ.محمد الفيزازي (علامة من إقليم تاونات).

إمضاء : إدريس الوالي

مدير جريدة "صدى تاونات"

http://www.fespress.net/news11577.html

بسبب الترسانة القانونية في تأمين الحماية اللازمة لهن

مجلس النواب يحيل مشروع محاربة العنف ضد النساء إلى اليزمي

GMT 11:52 2016الأربعاء ,11 أيار / مايو الدار البيضاء : جميلة عمر

طالبت فرق المعارضة في مجلس النواب بإحالة مشروع القانون المتعلق بـ"محاربة العنف ضد النساء" على مجلس إدريس اليزمي لطلب رأيه فيه.

وحسب مصدر برلماني، راسلت كل من فرق "الاتحاد الدستور" و"الأصالة والمعاصرة"، و"الاتحاد الاشتراكي"، رئيس لجنة العدل والتشريع لطلب الرأي الاستشاري، للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يترأسه ادريس اليزمي، في مشروع القانون قيد الدراسة في الغرفة الأولى.

و أحالت اللجنة المراسلة على رئيس مجلس النواب رشيد الطالبي العلمي، في أفق تجاوب المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ويأتي تدارس مشروع قانون "محاربة العنف ضد النساء"، في مجلس النواب، عقب أسابيع طويلة، من السجال حوله، منذ أن صادقت عليه الحكومة.

وسبق وأن عبرت مصادر حكومية مسؤولة لـ " المغرب اليوم"، في وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، ،عن تخوفها من تعثر المصادقة عليه خلال الولاية الحكومية الحالية، حيث أكدت أنه من المتوقع أن ‘‘يقوم البرلمانيون بإحالة مشروع القانون على المجلس الوطني لحقوق الإنسان لإبداء رأيه فيه، علاوة على تنظيم مجموعة من الأيام الدراسية والندوات بالموازاة مع تدارس النص في اللجنة، الأمر الذي يمكن أن يستغرق حسب المصادر ذاتها مدة تفوق الأشهر القليلة التي بقيت في عمر حكومة عبد الإله بنكيران".

ورافق هذا الجدل، مشروع القانون منذ مراحله الأولى، حيث تم إرجاء المصادقة عليه بعد إحالته على مجلس الحكومة قبل سنوات، بسبب ملاحظات بعض مكونات الأغلبية عليه، لتتم المصادقة عليه أخيرا في مارس الماضي.

ويسعى مشروع القانون المذكور إلى معالجة محدودية الترسانة القانونية السارية المفعول في تأمين الحماية اللازمة للنساء ضحايا العنف وحمايتهن.

ويعرف مشروع القانون، العنف ضد النساء، كونه "كل فعل أساسه التمييز بسبب الجنس، يترتب عليه ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي للمرأة’’، معتبرا أن ‘‘الامتناع عن إرجاع المرأة المطرودة من بيت الزوجية، والإكراه على الزواج، والمساس بحرمة جسد المرأة، أفعالا جرمية، باعتبارها، عنفا يلحق ضررا بالمرأة".

http://www.almaghribtoday.net/women/pagenews/110516115220-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%A8-%D9%8A%D8%AD%D9%8A%D9%84-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9

تفاصيل 3 ساعات من النقاش الساخن لقانون "المناصفة"

عبيد أعبيد الخميس 12-05-2016 1:07

نجحت فرق الأغلبية الحكومية، بمجلس النواب، في جلسة تشريعية عامة، دامت ثلاث ساعات، بوقت متاخر من مساء يوم الثلاثاء 10 ماي الجاري، في تمرير مشروع قانون ''هيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز''، الذي عكفت وزير الاسرة والتضامن والشؤون الاجتماعية، بسيمة الحقاوي، على صياغته منذ ثلاث سنوات.

وحسب معطيات استقاها ''اليوم24''، من مصادر برلمانية، جيدة الاطلاع، في لجنة ''القطاعات الاجتماعية''، عرفت جلسة التشريع العامة، مساء الثلاثاء، أخذ ورد بين الوزيرة الحقاوي، وبرلمانيات عن فرق المعارضة، خاصة في نقاط وصفتها المصادر بـ''الحساسة''، في مقابل تم التوافق على أعضاء مجلس ''هيئة المناصفة''، كون الملك، هو الذي يعين أغلبهم.

الخلفية الدستورية للمشروع

يراد من المشروع الذي تسارع الحقاوي الزمن لإخراجه للوجود قبل انتخابات سابع أكتوبر، التأسيس لهيئة دستورية وطنية، تحت اسم ''هيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز''، بصفتها مؤسسة دستورية، لها ولاية خاصة في كل ما له علاقة بالنساء وبالتمييز إتجاههن.

ويعود السند الدستوري، للمشروع الى الفصل 19 من دستور 2011، الذي دعا الحكومة إلى ''إحداث هيئة لحماية حقوق المرأة تماشيا مع سعي الدولة إلى تحقيق المناصفة وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وللمرأة والنهوض بها''.

توافق حول ''الملك''

وتصر الهيئات النسائية الضاغطة، على ضرورة التأسيس لهيئة مناصفة، شبه قضائية ومستقلة عن الجهات الحكومية والرسمية، بخلاف ما قالوا عنه ''الهيئة الضعيفة'' المتضمنة في مسودة مشروع قانون الوزيرة الحقاوي.

وكشف عبد الوهاب راجي، النائب البرلماني، عن حزب ''العدالة والتنمية''، في لجنة القطاعات الاجتماعية، لـ''اليوم24''، عن حصول ''توافق'' بين فرق الأغلبية والمعارضة حول التشكيلة التي تضمنها قانون الحقاوي بخصوص هياكل ''هيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز''.

وتتضمن تشكيلة مجلس الهيئة، حسب المصدر ذاته، تسعة أعضاء، يعينهم الملك، من ضمنهم رئيس الهيئة، علاوة على خمسة خبراء، وعضوين عن الجالية المغربية، فيما يتكلف رئيس الحكومة، بتعيين عضوين عن النقابات، وثلاثة آخرين عن المجتمع المدني، وعضوين عن كل من المجلس العلمي الاعلى، والقضاء.

وعن الجهاز التشريعي، يتكلف كل من رئيس مجلس النواب، بتعيين عضوين، فيما يكتفي رئيس مجلس المستشارين، بتعيين عضو واحد، ضمن تشكيلة أعضاء مجلس الهيئة.

سجال حول اختصاصات الهيئة

وعلى الرغم من حصول التوافق حول تعيين الملك، لرئيس الهيئة مع غالبية الأعضاء، احتدم السجال خلال الجلسة التشريعية العامة بمجلس النواب، مساء الثلاثاء عاشر ماي الجاري، حول طبيعة الصلاحيات الموكولة للهيئة.

وأفاد عبد الوهاب راجي، النائب البرلماني، المشارك في الجلسة، لـ''اليوم24''، ان السجال هم نقطة ''الصلاحيات''، ففي الوقت الذي اصرت فرق فيه المعارضة على ضرورة التنصيص لصلاحيات شبه قضائية وترافعية، للهيئة، يمكنها من لعب أدوار عملية أكثر، في قضايا حماية حقوق النساء، تحفظت وزير الاسرة والتضامن، والشؤون الاجتماعية، بسيمة الحقاوي، على الأمر بمبرر ''الحفاظ على التوازن في صلاحيات مؤسسات الدولة، وعدم المس بإحدى صلاحيات الجهاز القضائي للبلاد''.

وأشارت الحقاوي، خلال الجلسة، الى كون الأخذ بالتعديلات المقدمة من لدن فرق المعارضة، من شأنه ان ''يضع صلاحيات الهيئة في تداخل مع القضاء''.

وأكدت الحقاوي، حسب مصادر ''اليوم24''، على ضرورة إبقاء دور ''هيئة المناصفة'' في الجانب الاستشاري، دون أكثر من ذلك.

غموض ''المفاهيم''

وظلت المفاهيم الاساسية، في مشروع القانون التنظيمي لـ''هيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز''، هي الأخرى محل جدل بين برلمانيات فرق المعارضة، والوزيرة الحقاوي. حيث طالبت المعارضة، بتحديد دقيق للمفاهيم المؤسسة للقانون التنظيمي، خاصة مفاهيم التمييز، المناصفة والعنف، ووضع ديباجة مفاهيم في مستهل المسودة، تتناغم والاتفاقيات الدولية التي وقع عليها المغرب في مجال حماية حقوق المرأة.

وبالمقابل، تحفظت الحقاوي، على هذه المطالب، بمبرر كون مجموعة من القوانين المماثلة السابقة، لم تُدرج ضمنها ديباجة مفاهيم، إذ ''يكفي الإعتماد على المفاهيم المعتمدة في الاتفاقيات الدولية، التي وقع عليها المغرب، كمرجع مفاهيمي، وإلا سيصير مشروع القانون مهدد بالإطاحة به من لدن المجلس الدستوري، بسبب ''عدم تطابق مفاهيمه ومفاهيم الاتفاقيات الدولية المعتمدة''، تورد الحقاوي.

الاستقلال الإداري

وذي صلة بالمقتضيات المتعلقة بالتنظيم الإداري للهيئة، كشفت مصادر برلمانية جيدة الإطلاع لـ''اليوم24''، عن نشوب خلاف بين فريق ''الاصالة والمعاصرة''، والوزيرة الحقاوي، حول سبل الاستقلال الإداري، للهيئة، علاوة على الاستقلال المالي، المتضمن في المشروع.

رد الحقاوي، سار في إتجاه اعتبار الاستقلال الإداري للهيئة، هو ''تحصيل للحاصل''، معتبرة ان الاستقلال المالي للهيئة، يجعل منها أيضا مستقلة إداريا، عن الحكومة، دون فاصل بينهما.

''جهوية'' الهيئة

وفي جانب اخر، همت التعديلات المقترحة تحديد لجان جهوية، للهيئة، غير ان الخلاف ظل على عددها، وتوزيعها الترابي، ففي الوقت الذي تسعى فيه المعارضة، إلى تشكيل لجان جهوية، حسب الجهات الـ12 للمملكة، تتحفظ الحقاوي على أمر تحديد عدد اللجان بالتراب الاقليمي للمملكة، بمبرر كون مؤسسات وطنية دستورية، **مثل "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"**، لا تتوفر على لجان على مقاس التقطيع الترابي للجهات.

ومن المرتقب ان يبرمج مجلس المستشارين، قريبا، جلسة مناقشة، لمشروع القانون، بعد ان مر من الغرفة الأولى، عبر 53 صوتا فقط للأغلبية.

وكان لافتا رفض النائبة البرلمانية، عن ''التقدم والاشتراكية'' (أغلبية) ووزيرة الاسرة والتضامن والشؤون الاجتماعية، السابقة، نزهة الصقلي، التصويت لصالح مشروع القانون، إسوة برفاقها في الفريق.

http://www.alyaoum24.com/593304.html

جمعية شباب بويزكارن للتنمية البشرية تراسل جمعية بفرنسا

أضيف في 11 ماي 2016 الساعة 18 : 22

صحراء بريس/ رشيد المحب –بويزكارن

قدمت جمعية شباب بويزكارن للتنمية البشرية في رسالة موجهة لجمعية طاقة شمال–جنوب بفرنسا، التي تحتوي على مغاربة مقيمين بالديار الفرنسية، وجهت تشكراتها الحارة لهاته الجمعية بمناسبة دعمها لجمعية شباب بويزكارن بكتب فرنسية متنوعة أغنت بها الجمعية مكتبتها و التي يستفيد منها أطفال و شباب مدينة بويزكارن عموما.

تأتي هذه الرسالة بعد ان استقبلت جمعية شباب بويزكارن للتنمية البشرية هبة تتكون من 250 كتاب من طرف جمعية طاقة شمال– جنوب في مطلع شهر ماي الجاري .

وسبق لجمعية شباب بويزكارن ان عقدت اتفاقية شراكة و تعاون **مع اللجنة الجوية لحقوق الانسان بطانطان–كلميم** تهم تزويد خزانة الجمعية من طرف المندوبية بكتب من اصدارات المجلس الوطني لحقوق الانسان، و ذلك اهتماما بالجمعية بالقراءة وتنميتها لدى افراد المجتمع .

جدير بالذكر ان جمعية طاقة شمال–جنوب قدمت للعديد من الجمعيات و المؤسسات العمومية بمناطق متعددة بالمغرب دعمها في مرات عديدة سواء تعلق الامر بالكتب او المحافظ المدرسية او صباغة حجرات بعض المدارس و الكثير من الدعم الانساني .

http://www.4non.net/news17941.html

بعد مراسلتهم مجلس حقوق الإنسان..إدارة السجن تعاقبهم وسط استنكار حقوقي

قالت منظمة (العدالة للمغرب) أن مجموعة من المعتقلين الإسلاميين بالسجن المحلي بتيفلت رقم (1) حي (أ) قاموا بمراسلة المجلس الوطني لحقوق الانسان، لإطلاعه على ما يدور في السجن من خروقات مصحوبة بمعاناة المعتقلين، وبعد أن علمت إدارة السجن بهذه المرسلات قامت بترحيل المعتقلين أصحاب الشكوى بصفة تعسفية إلى سجن تيفلت (2) حيث يتم إنزال النموذج الأمريكي للسجون.

وأضافت المنظمة الحقوقية أن المعتقلين الذين تم ترحيلهم، تم كذلك تعريتهم وضربهم وإيداعهم للكاشو مع حرمانهم من جميع المستلزمات التي يسمح بها قانون السجن منها الأغطية والتطبيب والفسحة والكتب. أما الطعام فيتم إعطائهم إياه في أكواب بلاستيكية.

واستنكرت منظمة (العدالة للمغرب) هذه التصرفات من إدارة السجون، ودعت إلى إرساء ثقافة المحاسبة وعدم الإنتقام ممن يطالب بحقوقه المشروعة. كما دعت (المجلس الوطني لحقوق الإنسان) بفتح ملف خاص لهذه الحادثة والقيام بمسؤوليته في الحفاظ على حقوق الإنسان وكرامته.

http://www.sadanews.ma/news.php?extend.4170

الصقلي: نعم صوتت ضد مشروع الحقاوي رغم أن حزبي في الأغلبية

سلوى بنعمر 11 مايو, 2016, 18:10 لا توجد تعليقاتالدستور, قانون هيئة المناصة, نزهة الصقلي

على خلفية تصويت البرلمانية نزهة الصقلي، القيادية بحزب التقدم والاشتراكية، ضد مشروع قانون "هيئة المناصفة والقضاء على كل أشكال التمييز"، توضح الوزيرة السابقة في حوار مع جريدة "كشك" الإلكترونية، خلفيات اصطفافها إلى جانب الأصوات المعارضة لمشروع بسيمة الحقاوي الذي آثار ولازال الكثير من الجدل وسط الأحزاب السياسية والجمعيات النسائية، في وقت يصطف فيه حزبها مع الأغلبية. * أنت عضوة في حزب مشارك في الحكومة، وصوتي ضد قانون المناصفة الذي اقترحته هاته الحكومة، ألا تجدين نفسك في حالة تناقض؟ لقد صوت وفقا لقناعاتي ووفقا للتعديلات التي جاء بها فريقي، والتي عبر رئيس الفريق عن أسفه لعدم إدراجها في المشروع بعدما سحبتها الأغلبية، وقانون المناصفة أفرزه **حوار كبير شارك فيه المجلس الوطني لحقوق الانسان**، المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي وأغنته مذكرات هيئات المجتمع المدني، وتصويتي كان في صف هؤلاء الذين طالبوا بتعديلات تتناسب مع انتظارات الحركة الحقوقية والنسائية بالمغرب. * على ذكر انتظارات الحركة النسائية، هذه الأخيرة اعتبرت المشروع فارغا دستوريا، لماذا؟ القانون لم يقبل تعديلات تعتبر جوهرية كمسألة التعريفات (المساواة، المناصفة، الإجراءات المؤقتة من أجل الوصول إلى المساواة إلخ) والتي تعتبر ضرورية لكي يُفهم نص المشروع ويتطابق مع الأهداف التي وُضع من أجلها، كذلك الشأن فيما يخص الاختصاصات التي لم نكن نطمح لأن تكون مجرد اختصاصات مجلس استشاري يقتصر دوره على إجراء الدراسات وإبداء الرأي، بل أردناه سلطة شبه قضائية تدخل في التحقيق والتحري والتصدي، هناك كذلك البعد الترابي الذي لم يُحترم في هذا القانون، على أساس أن التمييز يوجد في كل أنحاء المملكة... ينضاف إلى كل هذا شروط الانتماء لهذه الهيئة، والتي من المفترض أن تشمل أشخاص مقتنعين بقضية المرأة ومشهود لهم بنضالاتهم في مجال النهوض بالمساواة والمناصفة. * من المفترض في حزب التقدم والاشتراكية، ذو المرجعية اليسارية، أن يدافع عن مكتسبات الحركة النسائية المغربية، فهل مشاركته في حكومة يقودها حزب إسلامي أثرت على مواقفه؟ معلوم أن كل تحالف حكومي فيه إكراهات معينة، والتوافق الذي وصل إليه حزب التقدم والاشتراكية بخصوص هذا القانون بالنسبة لي أنا ليسا كافيا، بالرغم من اعترافي بالصعوبات التي تواجه حزبي للتوافق مع حزب لديه مرجعية إسلامية. * بما أنك شاركت في نقاش مسودة المشروع، برأيك هل المعارضة لم تقم بدورها في إجراء تغييرات عليه، أم أن الأغلبية مررته بطريقة أو بأخرى لكي يحسب هذا المشروع للحكومة الحالية، خاصة ونحن على أبواب استحقاق 4 شتنبر؟ معركة إحداث هيئة المناصفة والقضاء على كل أشكال التمييز كانت معركة نسائية بامتياز، لا يمكن أن ندخلها في نقاش المعارضة والأغلبية، وهي معركة قامت بها نساء المعارضة بشكل أساسي نظرا لطبيعة موقعهن، لكن شاركت فيها كذلك مجموعة من الفعاليات من داخل الأغلبية سواء داخل الحكومة أو خارجها، إذن حينما يتعلق الأمر بقضايا النساء لا تتم معالجتها بنفس المنطق الذي يستعمل في قضايا أخرى، وعمليا فأغلب التدخلات التي تمت في هذا الموضوع كانت نسائية بامتياز، لا في اللجنة ولا حتى في الجلسة العامة، وهنا وجب التنويه بالمجهودات التي قامت بها مناضلات من داخل البرلمان أثناء متابعة التعديلات التي طالبنا بضرورة إجرائها على مشروع القانون. * ماهي الخطوات المرتقبة في ظل رفضكم لتمرير المشروع؟ بخصوص مصادقة مجلس النواب فإن الأمر قد انتهى، لكن لازالت لدينا محطة مجلس المستشارين، تأتي بعدها محطة القراءة الثانية، وهناك مراحل أخرى تبقى مفتوحة من بينها المجلس الدستوري الذي يمكن أن يدلي برأيه في الموضوع، ثم هناك محطة أخيرة وهي المادة 95 من الدستور التي تتيح للملك طلب قراءة ثانية للمشروع.

http://qushq.com/blog/58897.html

الوزير عبد السلام الصديقي يدافع عن قانون تشغيل القاصرات

خلفت مصادقة البرلمان المغربي على مشروع القانون رقم 12-19 المتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين تفاعلاً لافتاً على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث بات تشغيل الفتيات في سن 16 عاماً قانونياً، ورغم الإيجابيات التي جاءت بها القانون الذي أعده الوزير التقدمي عبد السلام الصديقي، إلا أنه تلقى انتقادات شديدة دفعته لتوضيح موقفه عبر بيان صحافي.

مرد هذا الانتقاد الموجه للقانون نظراً لكون معده ينتمي للتقدم والاشتراكية، الحزب الذي كان يعبر عن معارضته كثيراً داخل الائتلاف الحكومي لعدة قوانين تضمنت تراجعات عدة (منها هيئة المناصفة)، أضف إلى ذلك الغياب المتعمد لأعضاء الحزب خلال التصويت على قانون تشغيل القاصرات في لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، وذلك من أجل تفادي الإحراج، لكن ذلك لم يمنع من تواتر الانتقادات الموجه لحزب نبيل بنعبد الله.

وزارة الشؤون الاجتماعية والتشغيل التي يرأسها عبد السلام الصديقي بادرت اليوم الثلاثاء إلى إصدار بلاغ صحافي تؤكد فيه أن "القانون الذي يتكون من خمسة أبواب و27 مادة، يعد مكسباً هاماً لهذه الفئة من العمال، حيث جاء لرفع الحيف الذي ظلت تعاني منه لعدة سنوات، وذلك عن طريق تخويلها مجموعة من الحقوق والمكاسب الاجتماعية".

ويضيف الصديقي من خلال البيان أن أهم "هذه المكاسب هي تحديد سن أدنى للتشغيل، و ضرورة توفر العاملة أو العامل المنزلي على عقد الشغل، واستفادته من الحماية الاجتماعية، والراحة الأسبوعية والعطلة السنوية والحماية ضد الأشغال الخطيرة، ومنع وساطة الأشخاص الذاتيين بمقابل، وكذا الاستفادة من التكوين والتدريب، مع إقرار عقوبات زجرية مهمة في حالة مخالفة مقتضياته".

وتشدد الوزارة على أن "هذا المشروع يستمد فلسفته ومبادئه من معايير العمل الدولية، ولا سيما منها الاتفاقية رقم 138 بشأن الحد الأدنى للاستخدام، والتي تنص على أنه لا يجوز أن يكون الحد الأدنى للسن أدنى من سن إنهاء الدراسة الإلزامية ولا يجوز في أي حال أن يقل عن 15 سنة، وكذا الاتفاقية رقم 182 حول حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، والاتفاقية رقم 198 حول العمل اللائق للعمال المنزليين، سيما مقتضيات المادة الرابعة منها".

يشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سبق أن وجه مذكرة حول مشروع القانون رقم 12-19 المتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين للبرلمان بناءً على طلبه، حيث اقترح فيه أن يكون السن الأدنى للاستخدام في العمل المنزلي هو 18 سنة، وذلك بعدما درس ملاءمته مع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وبالقانون الدولي الإنساني، وهو نفس الشيء الذي دعت إليه منظمة اليونسيف.

وتشير أرقام وإحصائيات صدرت عن وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية التي تترأسها بسيمة الحقاوي، سنة 2013 إلى أن أكثر من 90 ألف طفلة تقل أعمارهن عن 15 سنة يشتغلن كخادمات في البيوت، وغالباً ما ينحدرن من البوادي والقرى، ويكون ذلك بدافع إعالة أسرهن الفقيرة.

http://www.medias24.com/ar/NATION/POLITIQUE/9585.html

الطنينشي ل عبر: قانون هيئة المناصفة استجاب لتطلعات المرأة و معارضته مزايدة سياسية

11/05/2016

أمل الهواري

أكدت ربيعة الطنينشي، أن مشروع قانون هيئة المناصفة، يعتبر من أهم القوانين المستجيبة لتطلعات المرأة المغربية في ظل الدستور الجديد وخاصة الفصل 19 منه، وإن مايتم ترويجه، عن إقصاء بعض الجهات، ما هو إلا مزايدة سياسية، و المعترضات لن يستطعن إنكار ان الوزيرة استجابت لأكثر من 80% من التعديلات المقدمة من طرف فرق الأغلبية والمعارضة معا ، فضلا عن تكوين لجنة مختصة مشتركة بين أعضاء من اللجنة الاجتماعية ووزارة التضامن والمرأة والاسرة والتنمية الاجتماعية.

وأكدت، البرلمانية عن حزب المصباح أن وزارة المرأة والأسرة والطفل ،''اعتمدت مقاربة تشاركية امتدت على مدى 4 سنوات من النقاش والحوار والتشاور بين المختصين والقطاعات الوزارية المختصة المعنيةوفعاليات المجتمع المدني

وأضافت نفس المتحدثة في تصريح خصت به ''عبر''،'' ان بعض برلمانيات المعارضة من داخل اللجنة الاجتماعية حاولن عرقلة المشروع بكل ما أوتين من قوة وبمبررات واهية وغير مقبولة لاقانونيا ولا تنظيميا،'' بدعوى أن الوزيرة لم تستجب لكل تعديلاتهم ، والحقيقة تظيف الطنينشي، ''أن الوزيرة استجابت للتعديلات وخاصة لفرق المعارضة بأكملها كما وقع مثلا بالنسبة للمادة الرابعة المتعلقة بتأليف الهيئة وقد تم التصويت عليها بالاجماع.

ومن بين محاولات العرقلة، تضيف المتحدثة،'' أنها ادعت كون مسألة اختصاصات الهيئة، تنحصر فقط في ابداء الرأي بمعنى أن دورها استشاري فقط،في حين كان هدفهن، هو إقحام وحشو النص بمفاهيم أخرى ومطالب لا علاقة لها بالنص القانوني للهيئة وكأنه ملف مطلبي للنساء، متجاهلات أهمية الدور التداولي والاستشاري في جميع القضايا والمشاريع النصوص القانونية المعروضة عليها الهيئة سواء من طرف جلالة الملك أو الحكومة او البرلمان فضلا عن ابداء الرأي بمبادرة منها **وهذا هو الدور الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الانسان**" .

http://www.aabbir.com/44222.html

لقاء تقييمي لمشروع التربية على حقوق الانسان نجاح كبير وتحقيق للأهداف

بتاريخ 11 مايو, 2016 – بقلم ميمون بشسذقات

لحسن أهادي

نظمت جمعية الريف للتضامن والتنمية "ARID"بالحسيمة يومه الثلاثاء 10 أبريل2016 بمقر الأكاديمية الجهوية للتعليم بالحسيمة لقاءا تقييما لمشروع: "التربية على حقوق الانسان والمواطنة التشاركية" هذا الأخير الذي نفذته جمعية الريف للتضامن والتنمية بشراكة مع الجمعية السلوفانية « «Philanthropie Slovèneوالنيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بالحسيمة، وبدعم من الوزارة الخارجية لسلوفانيا **والمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، بعد كلمات الافتتاح لجميع الشركاء في المشروع: المجلس الوطني لحقوق الانسان، النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بالحسيمة، جمعية أريد، الجمعية السلوفينية، ممثلة وزارة الخارجية لجمهورية سلوفينيا، قدمت الأستاذة ليلى بورجلية تقريرا مفصلا عن المشروع السالف الذكر تلته مناقشة من طرف الأساتذة والأستاذات المنتمين إلى ثمان(08) مؤسسات تعليمية منخرطة في هذا المشروع؛أربعة (04) منها متواجدة بالعالم القروي. وقد تم الوقوف على الجوانب التي يجب تفاديها مستقبلا، كما قدمت مجموعة من الملاحظات والتوصيات سيتم الأخذ بها خلال المشاريع المقبلة، قبل الختام تم متابعة مجموعة الأنشطة الموازية التي قدمها تلاميذ وتلميذات المؤسسات التعليمية المشاركة من لوحات تعبيرية، أناشيد تربوية، كلمات، ومونولوج كلها تتطرق لموضوع حقوق الطفل، توجت نهاية اللقاء التقييمي بتوزيع شواهد شكر وتقدير على الأساتذة والأستاذات المشاركين في تنشيط الورشات التحسيسية ولمديري المؤسسات التعليمية لينتهي اللقاء الذي خلص أن المشروع نفذ كما خطط له وأعطى نتائج إيجابية على الحياة المدرسية للتلاميذ وانعكس بشكل إيجابي على سلوكياتهم.

البرلمان المغربي يصادق على تشغيل الأطفال وجمعية "آميج" تستنكر ...

الأربعاء 11 مايو 2016آخر تحديث : الأربعاء 11 مايو 2016 - 15:27 مساءً

أشرف كانسي – حقائق24

أكد "محمد الصبر"فاعل حقوقي ورئيس الجمعية المغربية لتربية الشبيبة "آميج" أن مصادقة البرلمان المغربي بإقرار تشغيل الأطفال من سن 16 إهانة للطفولة المغربية ومنافي لكل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، مضيفا أن السادة النواب لم ينظروا للمصلحة الفضلى للأطفال .

وفي بيان الجمعية تتوفر حقائق24 على نسخة منه عبرت عن استيائها الشديد من المنحى التراجعي التي تحدوه الحكومة في تمريرها لمشاريع قوانين منافية للدستور، وضعفها كمؤسسة في مجال حماية الطفل، باعتبار وضعية الطفلات الخادمات في البيوت هي أكثر فظاعة، وأضاف البيان أن هذا القرار هو خرق سافر للدستور ويتعارض مع الالتزامات الدولية للمغرب في هذا المجال، **مؤكدا أيضا أنه يخالف رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس** الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي تبناه مجلس المستشارين، في سياق دراسة مشروع القانون 12-19، لتعلن الجمعية على إثرها حظر تشغيل الطفلات خادمات في البيوت، ودعوة كافة الهيآت والمسؤولين والجمعويين على المستوى الوطني والدولي، لمناهضة كل أشكال الاستغلال والعنف ضد الأطفال، خاصة "الطفلات الخادمات في البيوت".

الجمعية المغربية لتربية الشبيبة"آميج" سجلت بأسف واستنكار شديدين عدم تمكين أطفال المغرب من الحق التعليم العمومي مع تسجيل ارتفاع نسبة الهدر المدرسي، حيث يعد المغرب من بين الدول التي تسجل فيها أعلى نسبة في العالم العربي، لتطالب في السياق ذاته توفير لكل طفل وطفلة مغربية مقعد بالمدرسة العمومية و إعادة الاعتبار إلى المدرسة العمومية وإصلاح منظومة التربية والتكوين.

وطالبت "آميج" أيضا باتخاذ التدابير اللازمة من أجل بلورة خطة وطنية لإعمال وتنفيذ مقتضيات الاتفاقية على قاعدة بيانات وإحصاءات مفصلة ودقيقة حول وضعية الطفولة ببلادنا، واستثمارها في وضع سياسات وبرامج لفائدة الطفل، مع الحرص على إشراك المنظمات غير الحكومية المستقلة المهتمة بحقوق الطفل بالإضافة إلى خلق مؤسسة وطنية مستقلة تعنى بحقوق الطفل، تكون مهمتها تتبع أوضاع الطفولة وتلقي الشكايات والعمل على إصدار مدونة خاصة بحقوق الطفل، مشددة على ضرورة أن تولي المخططات الوطنية و المحلية للمجالس والهيئات المنتخبة و كذا القطاعات الحكومية أهمية للأطفال على جميع المستويات بما فيها ميزانيتها السنوية.

وكانت فرق الأغلبية بالبرلمان المغربي نجحت في تمرير مشروع قانون خاص بعمال وعاملات المنازل تقدمت به الحكومة، ينّص على إمكانية العمل ابتداءً من 16 سن مع ضرورة الحصول على رخصة من الأسر في حال كان العامل أو العاملة ما بين 16 و18 عامًا، في وقت واجه فيه المشروع انتقادات المعارضة.

منظمة فتيات الانبعاث تدخل على الخط بخصوص شرعنة تشغيل القاصرات

asmae sidi kacem الأربعاء 11 مايو 2016 آخر تحديث : الأربعاء 11 مايو 2016 - 20:03 مساءً

بخصوص شرعنة تشغيل القاصرات من خلال مشروع قانون العمال المنزليين 19.12

تابعت منظمة فتيات الانبعاث بكثير من الترقب والقلق مقتضيات مشروع قانون 19.12 الخاص بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين ومراحل التصويت عليه من لدن اعضاء وعضوات اللجنة الاجتماعية بمجلس النواب ؛

وبناء على ذلك فإن منظمة فتيات الانبعاث **تعرب عن استيائها من الخرق السافر لمقتضيات المواثيق والصكوك الدولية التي صادق عليها المغرب بخصوص حماية الطفلات والأطفال وضرب روح ونصوص دستور 2011 وعدم التجاوب مع توصيات المؤسستين الدستوريتين المجلس الوطني لحقوق الإنسان** والمجلس الإقتصادي الإجتماعي والبيئي،

وتستنكر منظمة فتيات الانبعاث :

التحايل في تغيير عنوانه من تشغيل القاصرات الى اعتماد تسمية قانون العمال المنزليين من أجل تبرير وشرعنة تشغيل القاصرين المتراوحة أعمارهم مابين 16 و18 سنة.

العمل على إنعاش سوق النخاسة في اجساد طفولتنا

الرفع من منسوب الهدر المدرسي في صفوف فتياتنا ، حيث ان المكان الطبيعي لفتاة 16 سنة هو مقاعد الدراسة وليس مهمة وأدوات التنظيف .

التحايل على القانون اذ يعد من باب الاستحالة تحويل المنازل إلى مراكز للتكوين كما جاء مضمنا في المادة الثانية منه .

إن حقيقة الظروف التي يشتغل فيها القاصرين الذين تتراوح أعمارهم مابين 16 و 18 سنة اكبر من ان نجد لها أي تبرير واهي يزج بالفتيات القاصرات الى باب الضياع والتعسف على طفولتهن وحرمانهن من حق العيش بالكرامة وحق التمدرس وحق الترفيه وحق الحماية من الخطر الذي قد يشكله القيام بالأعباء المنزلية على صحتهن وسلامتهن الجسدية والنفسية.

لكل هذه الاعتبارات، تؤكد منظمة فتيات الانبعاث أن مشروع القانون 19.12 هو جريمة نكراء تعمل على شرعنة استغلال الطفلات القاصرات في العمالة المنزلية في تناقض صارخ مع جوهر التزامات المغرب الدستورية والدولية وبذلك تدعو الى العمل على سحبه ، وتدعو القطاعات الحكومية وممثلات وممثلي الامة لتحمل كامل مسؤوليتهم لأجل وقف هذا النزيف في حق كرامة المواطن والمواطنة المغربية لضمان العيش الكريم لفلذات اكباد هذا الوطن والسهر على توفير الضمانات لحمايتهن كما تدعو كافة مكونات المجتمع إلى مزيد من التعبئة لضمان اعتماد قانون يضمن كرامة الحياة الاجتماعية و السلامة الجسدية والمعنوية لفتياتنا وفتياننا.

عن المكتب التنفيذي لمنظمة فتيات الانبعاث

http://www.hiapress24.com/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D9%81%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AB-%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7-%D8%A8%D8%AE%D8%B5/

الطنينشي لعبر: قانون هيئة المناصفة استجاب لتطلعات المرأة و معارضته مزايدة سياسية

المغرب اليوم فاس تحتضن ندوة دولية حول الاتجاهات الكبرى للإجتهاد القضائي للمحكمة الدستورية في منازعات الحقوق والحريات الأساسية

الأحداث المغربية سودارس منذ 9 ساعات 0 تعليق 10 ارسل لصديق نسخة للطباعة

المغرب اليوم فاس تحتضن ندوة دولية حول الاتجاهات الكبرى للإجتهاد القضائي للمحكمة الدستورية في منازعات الحقوق والحريات الأساسية المغرب اليوم فاس تحتضن ندوة دولية حول الاتجاهات الكبرى للإجتهاد القضائي للمحكمة الدستورية في منازعات الحقوق والحريات الأساسية إنشر على الفيسبوك إنشر على تويتر

يحتضن قصر المؤتمرات بفاس يومي 13و14 ماي الجاري ندوة دولية تحت عنوان "الاتجاهات الكبرى للاجتهاد القضائي للمحكمة الدستورية في منازعات الحقوق والحريات الأساسية"، من تنظيم شعبة القانون العام بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس والمركز المغربي للدراسات السياسية والدستورية، **بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان** والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان ومحكمة النقض، بالإضافة إلى فاعلين مؤسساتيين آخرين. و تهدف إلى المساهمة في دعم الصرح القانوني والحقوقي الوطني عبر الإعداد لتوجهات أساسية للاجتهاد القضائي الدستوري تتلاءم والمقتضيات المتطورة التي كرسها دستور 2011، دون الإخلال بالتوازنات الهشة بطبيعتها بين متطلبات أطياف المجتمع من حيث الحفاظ على العمق التقليدي للهوية المغربية من جهة والتطلع إلى مواكبة الركب التقدمي من جهة أخرى.

وعبر أربع محاور أساسية يركز الأول منها على حصيلة الاجتهاد القضائي الدستوري قبل 2011 في منازعات الحقوق والحريات في المغرب. و الثاني يهم منهجية التشريع في إطار المطابقة للدستور والمعايير المرتبطة به بناء على مسطرة الدفع بعدم الدستورية. فيما المحور الثالث يهم المدخل الأساسي لمسطرة الدفع بعدم الدستوري و المحور الأخيرا ينصب على طرح الإشكاليات المرتبطة بتنزيل الحقوق ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والشأن الديني والشأن السياسي كمحددات لمرجعية للاجتهاد الدستوري في مجال الحقوق والحريات الأساسية.

كما تروم هذه الندوة معالجة السؤال المطروح كموضوع أساسي لهذه الندوة هو "مدى مقدرة القضاء الدستوري على الاستجابة لمتطلبات ضمان وحماية الحقوق والحريات الأساسية التي أسس لها النص الدستوري برمته، أي الذي يتضمن التصدير كجزء لا يتجزأ، وذلك من أجل تنزيل متمعن وواع لروح النص الدستوري بجميع مكوناته، ولو في ظل إكراهات تتعلق أساسا بتحديد لم يتم بعدم الحسم فيه لمضامين مصطلحات وازنة في الحقل الدستوري والحقوقي، والتي شكلت مواضيع عرضية لسجالات متعددة عرفتها الساحة الاجتماعية والسياسية ولم تفض بعد إلى رؤية واضحة (الحق في الحياة، حرية العقيدة، حرية التصرف بالجسد، إشكالية النوع الاجتماعي)، وكذلك ما هي طبيعة القراءة التي على القاضي الدستوري اعتمادها والتي تتلاءم مع دوره ليس فقط كراع للشرعية الدستورية ولكن أيضا وبالخصوص كمصدر لقواعد مستنبطة من الدستور وتتمتع بنفس الطبيعة القانونية"

وأكدت الورقة لتقديمية لهذه الندوة الهامة على أن "مسالة حماية الحقوق والحريات الأساسية من أهم التطورات التي عرفتها المنظومات السياسية والقانونية الغربية والديمقراطية على وجه العموم". وإذا كان الأصل أن الولاية العامة لحماية الحقوق الأساسية ترجع للقضاء العادي في إطار المنظومة التشريعية الوطنية برمتها، فمبدأ حماية الحقوق والحريات الأساسية ينبني على خضوع المنظومة التشريعية للمقتضيات الدستورية والقواعد ذات الطبيعة الدستورية المؤسسة للحقوق والحريات الأساسية بناء على خصوصية كل منظومة قانونية وسياسية.

واعتبرت هذه الورقة "مبدأ التراتبية المعيارية الذي ينبني على سمو النص الدستوري يشكل إحدى مقومات دولة القانون التي تعتبر أساس مبدا حماية حقوق وحريات الفرد ضد تعسف السلطة التي كانت سابقا لا تضع نفسها تحت طائلة القانون إلا برغبة منها ومتى وكيفما شاءت، وهو واقع أبعد من كونه امتثال للسلطة العليا للقانون. ومن خلال فحصه لمدى مطابقة المقتضيات التشريعية لنص أو لروح الدستور يضع القاضي الدستوري قراءة خاصة لهذه المقتضيات، مكملة بدرجة كبيرة للنص الدستوري".

أما بالرجوع إلى المنظومة القانونية الوطنية،فالإستنتاج الذي تؤكد عليه هذه الأرضية هو إشارتها إلى "أن سياق مراقبة دستورية النصوص التشريعية بقي نوعيا في مستوياته الدنيا، إذ لم يتجاوز الاجتهاد القضائي الدستوري حاجز القراءة المرتبطة بظاهر النص الدستوري، أي مدى الشرعية الدستورية، حيث لم يعمل المجلس الدستوري، على سبيل المثال، على فتح نقاش كان قد يفضي إلى إقرار الطبيعة الدستورية لتصدير الدستور كبادرة في هذا السياق، ولم يستطع بالتالي الخوض في مسلسل إقرار الطبيعة الدستورية لقواعد أخرى ومنها أساسا المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية التي لم تتضمن الدساتير قبل 2011 إلا البعض القليل منها. وهذا ما جعل مسألة حماية الحقوق والحريات بقيت تحت السلطة التقديرية للمؤسسة التشريعية وبطريقة غير مباشرة للسلطة التنفيذية."

وأكدت الوثيقة ذاتها على أن دستور 2011 جاء لتقويم قصور اجتهاد القضاء الدستوري وحسم النقاش حول الطبيعة الدستورية لتصدير الدستور، حيث العبارة الجلية يشكل هذا التصدير جزء لا يتجزأ من هذا الدستور. وبناء على مقتضيات التصدير

أما فيما يتعلق أساسا بالتراتبية المعيارية، فتشير الوثيقة إلى ان "الاجتهاد القضائي الدستوري مقبل على مرحلة تختلف في أبعادها وطبيعتها عن سابقتها. فالمحكمة الدستورية ملزمة بتكريس حجية النص الدستوري والقواعد المرتبطة به، أي ذات الطبيعة الدستورية، والتي سوف تنبثق عن قراءة معينة لروح النص الدستوري وأيضا لقواعد تصدير الدستور، وخاصة ما تعلق منها بالحقوق والحريات الأساسية. وهي ملزمة أيضا بتكريس القواعد التشريعية المنبثقة عن التصدير عموما وكذا عن المواثيق والاتفاقيات الدولية التي أقرها المغرب والمتعلقة على وجه الخصوص كذلك بالحقوق والحريات الأساسية التي لم يتأت للمشروع إنشاءها كقواعد تشريعية عادية."

ويؤطر هذه الندوة الدولية نخبة من الأساتذة المتخصصين والباحثين مغاربة وأجانب ، عبر أكثر من 20 مداخلة وعرض على مدى يومين.

محمد المتقي

الخبر | المغرب اليوم فاس تحتضن ندوة دولية حول الاتجاهات الكبرى للإجتهاد القضائي للمحكمة الدستورية في منازعات الحقوق والحريات الأساسية – يمكنك مشاهدة مصدر الخبر الاصلي من الرابط التالي وهو : سودارس وتخلي مصر 24 مسئوليتها الكاملة عن محتوي اي خبر وانما تقع المسئولية علي الناشر الاصلي للخبر.

http://24.com.eg/morocco/1182100.html

Festival gnaoua : une 19e édition pleine de sagesse !

Et de 19 pour le festival gnaoua ! Dès aujourd'hui, Essaouira accueillera les festivaliers et mélomanes pour une édition colorée et riche en surprises. Cette année, la ville des Alizés donnera la part belle aux maâlems de l'art gnaoui disparus récemment.

Le festival gnaoua célèbre cette année sa 19e édition sous le signe de l'âge de la conscience. Une édition pleine de sagesse ! Dès aujourd'hui, le festival, qui se déroulera du 12 au 15 mai, rendra hommage aux anciens partis trop tôt, notamment Mahmoud Guinéa et Doudou N'diaye Rose, magicien du tambour sénégalais. Cet hommage sera réalisé par les enfants et la famille des légendes, sublimé par la voix de la diva Rachida Talal et par ceux qui promettent de reprendre le flambeau. Il sera également mis en lumière par le travail de l'artiste Hassan Hajjaj à travers une exposition intitulée «Colors of Gnaoua».

Pour les organisateurs, «cette édition se veut celle des fusions prometteuses et des meilleurs souvenirs, propice aux rencontres et à l'échange». Au programme de cette 19e édition, se mêleront les sons, les voix et les mots de grands artistes et penseurs. Cette nouvelle édition proposera une programmation jazz et world music de grande facture pour les mélomanes et les centaines de milliers de fidèles de ce rendez-vous.

De la voix unique de Hamid El Kasri au piano mythique de Randy Weston, du rap engagé de Nu3rdistan sur des vers de Nizar Qabbani et Ahmed Matar, aux rythmes fous des Doudou, du sintir voyageur de Hassan Hakmoun aux idées multiculturelles de Fouad Laroui, à l'antiracisme de Rokkya Diallo, la fête de la musique s'annonce très belle dans la ville des Alizés. Les mélomanes retrouveront aussi Hoba Hoba Spirit et découvriront, dans cette veine énergique, Blitz the Ambassador.

Entre autres évènements au programme, les journées du festival seront ponctuées par l'arbre à palabres et le forum citoyen du festival organisé en partenariat avec le conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Pour sa 5e édition, le forum sera placée sous le thème «Diasporas africaines : racines, mobilités, ancrages» dont l'objectif est de rappeler l'attachement du Maroc à son africanité, avec la participation d'un panel d'intervenants émérites.

Tout ce cocktail musical et culturel a été pensé avec en toile de fond les inoubliables mises en scène du dramaturge Tayeb Saddiki. Le festival se clôturera notamment sur un concert hommage rendu à Tayeb Saddiki, grand témoin et acteur de la naissance de groupes qui ont révolutionné la musique marocaine pendant les années 70 comme Nass El Ghiwane, Lamchaheb ou Jil Jilala.

DFE

Franchement

par Mustapha Labraimi

L'adoption de la loi sur le travail domestique s'est accompagnée avec la formulation de critiques. Chose normale dans une société en clair-obscur où « l'expression de la volonté générale », que nulle personne n'est censée méconnaitre, ne traduit pas toujours la réalité telle qu'elle est vécue.

Encore fallait-il sortir de la jungle où le business des intermédiaires, l'exploitation éhontée, les violences subies et la maltraitance, faisaient de nos enfants des cosettes, bonnes à tout faire.

De la dénonciation à la confection de la loi, son cheminement à travers les procédures d'élaboration (depuis août 2006 faut-il le rappeler), et enfin son adoption où « l'âge à partir duquel les enfants sont autorisés à travailler, le nombre d'heures par jour et le salaire minimum que le patron doit leur payer » sont fixés.

C'est l'âge à partir duquel les enfants sont autorisés à travailler qui semble provoquer la levée de boucliers dans le cas du travail domestique. Dix huit ans aurait-on voulu sans que l'on puisse arriver à emporter l'adhésion de l'ensemble, ou tout au moins d'une majorité des honorables représentants de la Nation. De 15 ans, la loi 19-12 est passée à 16 ans. De longues discussions, dans les deux chambres du parlement, n'ont pas permis de suivre les recommandations à ce propos du CNDH, du CESE et les positions du Parti du Progrès et du Socialisme.

Et « les surprises du vote » soulignées par les membres du collectif pour l'éradication du travail des «petites bonnes» montrent que les responsabilités à ce sujet sont à chercher ailleurs que dans les rangs du PPS.

L'article 1 de la Convention des droits de l'enfant, telle qu'expliquée par l'UNICEF aux enfants, stipule: «Un enfant est un être humain qui n'a pas encore eu dix-huit ans. Après dix-huit ans, tu es adulte et tu as les mêmes droits et devoirs que les grandes personnes: tes parents, ton maître de classe, ta maîtresse de classe ou tes voisins. Il y a des pays dans lesquels les lois sont différentes. Les enfants y ont alors plus tôt les mêmes droits que les adultes». La 19-12, sans qu'elle soit l'idéale, relève d'une année, par rapport aux propositions précédentes, l'âge minimum pour le travail domestique et détermine les conditions nécessaires pour son exercice. Des règles sont instituées pour cadrer le travail domestique.

Elles portent sur l'ensemble du labeur et de ses conditions de rémunération, sa nature, son horaire et ses périodes de repos obligatoires et autres aspects en relation. Vouloir maintenir la situation telle qu'elle est ne peut être à l'avantage de notre enfance, particulièrement celle exploitée par les vampires et par tous les Thénardier du pays. Le statuquo est réactionnaire. Dans la continuité des années sombres, il rappelle les années de plomb dépassées par l'alternance consensuelle. L'adoption de la 19-12 constitue un pas en avant qui fait avancer la législation du travail dans notre pays et ne peut en aucun cas la faire reculer.

Le chemin de la réforme est ainsi tracé. A l'instar de la Moudouwanna, du code de travail, et autres réglementations nécessaires à l'émancipation et au développement de notre société, il reste du travail sur la planche pour faire valoir le statut de la femme dans notre société, assurer à notre enfance la protection et les droits qui lui reviennent, améliorer notre système éducatif et rendre notre formation professionnelle efficiente, assainir notre économie, consolider notre système de santé, protéger notre environnement pour le bienêtre de l'ensemble des Marocaines et des Marocains. La politique politicienne qui ne trouve pas de vraies réponses aux problèmes des gens, fait du bruit à l'approche des échéances électorales, de la surenchère pour se gargariser de démagogie! Cela au lieu de souligner les avancées et d'agir pour combler les lacunes. Franchement !

De longues discussions, dans les deux chambres du parlement, n'ont pas permis de suivre les recommandations du CNDH,du CESE et les positions du PPS

Coup d'envoi du Festival Gnaoua musiques du monde

La Cité des Alizés s'est parée de ses plus beaux atours pour accueillir la 19ème édition du Festival Gnaoua musiques du monde d'Essaouira dont le coup d'envoi sera donné aujourd'hui. Cette manifestation culturelle et artistique d'envergure internationale, qui se tient du 12 au 15 mai, transformera Essaouira en un forum artistique, où genres musicaux des quatre coins du monde se prêtent volontiers à l'exercice de la fusion avec l'art gnaoui.

Durant quatre jours, toute la ville et ses visiteurs vibreront aux rythmes de la musique gnaouie, cette musique populaire, grand public, revalorisée en grande partie grâce à ce festival international. Essaouira plongera dans une sorte de transe collective à l'occasion de cet événement qui a pris sa place parmi les fameux festivals internationaux.

Organisée sous le Haut Patronage de SM le Roi Mohammed VI, la 19ème édition du Festival Gnaoua musiques du monde rendra hommage aux anciens et aux enfants prodiges de la ville, feus Mahmoud Guinea et Tayeb Saddiki, ainsi qu'au Sénégalais Doudou N'diaye Rose.

Ce festival défend l'ancrage africain du Maroc à travers cette culture. **Et c'est bien pour cela qu'avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), les organisateurs consacrent un forum à l'Afrique pour la 3ème année consécutive.**

Le festival proposera cette année encore une programmation jazz et world music de grande facture pour les mélomanes et les centaines de milliers de fidèles de ce rendez-vous à l'ambiance unique.

De Randy Weston à Jamaaladeen Tacuma, Christian Scott et Jeff Ballard Trio, le festival sera l'occasion de découvrir ou redécouvrir de grands noms du jazz, des artistes qui ont redéfini ce genre musical en développant un style unique, en proposant une vision intelligente selon une culture, un vécu, un besoin.

Les mélomanes retrouveront aussi les passionnants Hoba Hoba Spirit et découvriront, dans cette veine énergique, Blitz the Ambassador. Au programme du festival figure aussi la 5ème édition du Forum des droits de l'Homme placée sous le thème "Diasporas africaines : racines, mobilités, ancrages" et qui vient rappeler l'attachement du Maroc à son africanité, avec la participation d'un panel d'intervenants émérites.

Toujours en marge de la programmation musicale, la ville vibrera aux rythmes de l'art et de la culture. L'hommage aux anciens sera ainsi mis en lumière par le travail du talentueux Hassan Hajjaj à travers une exposition intitulée "Colors of Gnaoua".

Le festival baissera le rideau sur un concert hommage rendu à Tayeb Saddiki, grand témoin et acteur de l'avènement de groupes qui ont révolutionné la musique marocaine pendant les années 70 tels que Nass El Ghiwane, Lamchaheb ou Jil Jilala.

Droit des Enfants

Loi 19-12, les parlementaires insensibles au travail des enfants

961/6

Le très controversé projet de loi sur le travail domestique a été validé par la Commission des Affaires Sociales de la Chambre des Représentants. Après examen des amendements des groupes parlementaires, la Commission l'a adopté après la séance du vote. 16 voix se sont prononcées pour ce projet, et deux seulement ont émis un avis défavorable.

Décrié par la société civile et les défenseurs des droits humains, et également critiqué par le CNDH, le CESE, l'UNICEF... le projet de loi comporte dans son article 6 une clause qui autorise le travail domestique à partir de 16 ans. Un dispositif qui va à l'encontre des droits universels et des droits de l'Enfant. Ladite loi, si elle venait à être votée, autoriserait, selon de nombreuses ONG, l'exploitation de mineurs. D'où la sonnette d'alerte tirée par le Collectif pour l'éradication du travail des "Petites bonnes". Composé d'une cinquantaine d'associations, ce collectif, qui est en contact permanent avec «des anciennes petites bonnes» et qui travaille en étroite collaboration avec des associations de pédiatres et de psychiatres, connaît parfaitement les effets du travail des enfants. Maltraitance physique, carences alimentaires, manque de sommeil, manque de repos, abus sexuel, avortements multiples, dépressions, névrose, addiction, tentative de suicide... sont autant de conséquences qui peuvent affecter ces enfants, devenues entretemps de jeunes adultes. Mais des adultes «bourrées» de problèmes. Les mères célibataires, les enfants de rue, le vagabondage... illustrent parfaitement la problématique de l'emploi de jeunes filles. Ces dernières, vulnérables de par leur bas âge, leur manque de savoir et de connaissance, et leur manque d'amour (étant loin de leurs familles), sont exploitées physiquement, sexuellement et économiquement par leurs employeurs.

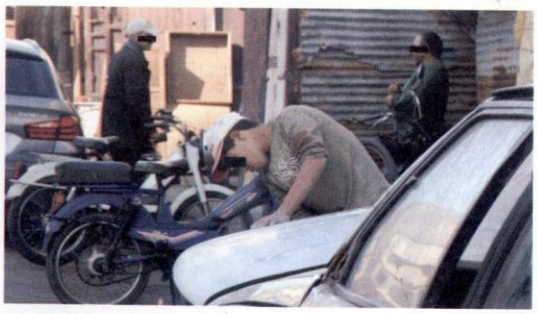

L'UNICEF, au même titre que les ONG, avait sommé au mois de février dernier le Maroc de relever l'âge minimum du travail domestique à 18 ans. Mais, il semble que les parlementaires n'ont pas été sensibles à cette question. Le Maroc compte 123 000 enfants actifs, dont 60 à 80 000 petites bonnes. On serait ainsi passés, selon les chiffres du HCP, de 517 000 enfants actifs en 1999 à 123 000 en 2011. Une baisse à mettre au crédit des campagnes de sensibilisation des ONG, ainsi qu'aux efforts déployés par le gouvernement pour la scolarisation des enfants. Or, cette loi signifierait que le Maroc balaie d'une main toutes les conventions internationales sur les droits de l'Enfant. La place normale d'un enfant est sur le banc de l'école. Et à défaut, des centres de formation professionnelle devraient pouvoir prendre le relais. Aucun enfant ne devrait travailler avant 18 ans, âge légal pour avoir une carte d'identité nationale. L'intérêt d'une législation qui régule le droit du travail domestique est indéniable, mais elle ne doit aucunement intégrer des enfants. La loi 19-12 devrait, en principe, réglementer le travail domestique des adultes et en en aucun cas évoquer le travail des enfants. Car cela reviendrait à dire qu'on le cautionne... Encore une contradiction. **Leila Ouazry**

Festival gnaoua : lever de rideau à Essaouira

12 mai 2016 à 08h46 — Mis à jour le 12 mai 2016 à 12h18 Par Rebecca Chaouch

Du 12 au 16 mai, la ville portuaire d'Essaouira vibrera au rythme des différentes scènes du festival gnaoua et musiques du monde, dédié cette année à la sagesse, à la mémoire et à la jeunesse.

Plus que quelques heures avant le coup d'envoi de la 19e édition du festival, qui a su s'imposer au fil des années comme un rendez-vous incontournable pour les férus de musique du monde. Un événement culturel très attendu qui rendra un vibrant hommage aux grands maîtres disparus.

Magie du passé, promesses de l'avenir

Les festivités s'ouvriront sur un hommage au « gardien du temple », le maâlem (maître) Mahmoud Guinea, décédé en août 2015, puis au «magicien du tambour sénégalais» Doudou Ndiaye Rose, qui l'a rejoint quelques jours plus tard. Un hommage qui sera rendu par leurs enfants respectifs, qui ont promis de reprendre le flambeau. Sans oublier un dernier adieu au dramaturge marocain Tayeb Saddiki, mort en février 2016, témoin et acteur de la naissance de groupes qui ont révolutionné la musique marocaine pendant les années 1970.

À ces piliers de la culture africaine se mêleront des sonorités jazz et soul, avec par exemple la présence du trompettiste Christian Scott, du batteur Jeff Ballard, du bassiste Jamaaladeen Tacuma ou encore du saxophoniste Miguel Zenon. Hoba Hoba Spirit, N3rdistan, Las Migas et Blitz The Ambassador feront également vibrer les murs de la ville.

« Ce festival est un réel laboratoire de fusions musicales et nous tenons à ce qu'il continue d'en être ainsi », a estimé Neila Tazi, productrice et directrice du festival, rappelant que « les stars du festival, ce sont avant tout les Gnaoua. »

À LIRE AUSSI :Maroc : gnaoua, le blues à l'âme

Des échanges culturels et intellectuels

En marge des nombreux concerts à travers la ville, les festivaliers sont également invités à participer à d'autres événements comme les discussions quotidiennes de « l'Arbre à palabre » ou l'exposition « Colors Of Gnaoua » sur les anciens gnaouis, par l'artiste atypique Hassan Hajjaj.

Pour la cinquième année consécutive, un forum des droits de l'homme se tiendra les 13 et 14 mai, en partenariat avec le comité national des droits de l'homme au Maroc. Le thème cette année : « Diasporas africaines : racines, mobilités, ancrage. »

« Le passage par le festival et le forum marque incontestablement nos invité(e)s et je crois sincèrement qu'il s'agit pour eux d'une expérience globale, pour les sens comme pour l'intellect », se réjouit Driss El Yazami, président du conseil national des droits de l'homme.

http://www.jeuneafrique.com/324848/culture/festival-gnaoua-lever-de-rideau-a-essaouira/

Revue quotidienne des éditos

Rabat - Les éditorialistes des quotidiens publiés jeudi ont focalisé leurs commentaires notamment sur la visite royale en Chine, la production céréalière pour 2015-2016 et les bienfaits du Plan Maroc Vert.

Maroc : Revue quotidienne des éditos du 6 mai 2016
Maroc : Revue quotidienne des éditos du 5 mai 2016
Maroc : Revue quotidienne des éditos du 4 mai 2016

Al Mounaataf écrit que la visite royale en Chine "vient confirmer la politique extérieure dont SM le Roi Mohammed VI construit et définit les contours, et aussi corroborer la démarche de diversification de partenariats stratégiques adoptée par le Royaume pour se dégager de tout enfermement dans un des axes établis par certaines grandes puissances".

Pour l'éditorialiste, le fil directeur de cette démarche est le renforcement du positionnement du Maroc sur la scène internationale pour consolider son indépendance, défendre ses intérêts suprêmes et avoir à ses côtés des alliés puissants dans son combat contre les adversaires de son unité, de sa souveraineté, de sa sécurité et de sa stabilité.

"Cette démarche politique est consolidée par l'action du Royaume visant à développer des relations économiques à travers des partenariats stratégiques fondés sur l'intérêt commun et susceptibles de créer un exutoire permanent pour l'économie nationale", explique-t-il.

Al Ittihad Al Ichtiraki revient sur les prévisions du ministère de l'Agriculture relatives à la production céréalière pour la saison 2015-2016. Le ministère prévoit une récolte céréalière de 33,5 millions de quintaux, soit un plongeon de 70 pc par rapport à la précédente campagne agricole, relève l'éditorialiste.

Pour lui, ces chiffres "n'étonnent point tant que les changements climatiques sont une réalité que les Marocains vivent depuis 30 ans et qu'ils y voient une donnée structurelle bien établie".

Outre les risques de sécheresse que présente la région dans laquelle se trouve le Maroc, "le plus grave pour cette année est la sécheresse qui frapperait le secteur non agricole, notamment les secteurs industriel, commercial et de services sur lesquels compte l'économie nationale pour créer de la valeur ajoutée et par lesquels elle doit compenser l'impact de la sécheresse agricole", déplore-t-il.

Selon lui, le gouvernement, dont le mandat prendra bientôt fin, "avait mystifié les Marocains quand il leur

avait promis d'améliorer leur situation" alors qu'il n'a récolté, en fin de compte, qu'un "fiasco" en ce qui concerne le relèvement du taux de croissance.

L'Economiste commente les bienfaits du Plan Maroc Vert en temps de sécheresse. L'éditorialiste souligne que lors d'une période de sécheresse, ce plan "fonctionne et plutôt bien".

Il explique que les mécanismes de ce plan "cantonnent les dégâts d'une sécheresse sur des branches productives et épargnent les autres", relevant que l'"idée centrale du plan est que, quel que soit l'endroit géographique ou l'endroit sur la chaîne de valeur, on peut trouver un moyen de gagner sa vie".

Al Bayane aborde l'adoption par le Parlement du projet de loi sur le travail domestique. L'auteur de l'article note que cette adoption a été accompagnée de vives critiques, notamment au sujet de l'âge (16 ans) à partir duquel les enfants sont autorisés à travailler. "Une chose normale dans une société où l'expression de la volonté générale ne traduit pas toujours la réalité telle qu'elle est vécue", juge-t-il.

Il déplore que "de longues discussions" dans les deux Chambres du Parlement n'aient pas permis de suivre les recommandations à ce propos du Conseil national des droits de l'Homme et du Conseil économique, social et environnemental.

http://www.lemag.ma/Revue-quotidienne-des-editos_a99904.html

بيان جمعية أميج المناهض لكل أشكال الاستغلال ضد الأطفال خاصة الطفلات الخادمات في البيوت

08:22 - 12.05.2016

توصل موقع ''أحداث أنفو'' ببيان من جمعية ''أميج'' حول المصادقة على قانون 12-19 من طرف الحكومة والسلطة التشريعية والذي يبيح إمكانية تشغيل الأطفال في البيوت، ننشره تعميما للفائدة:

بالرغم من مصادقة المغرب على اتفاقية حقوق الطفل، منذ يوليوز 1993، والبروتوكولين الملحقين بها؛ فإن أوضاع الطفولة بالمغرب ما فتئت تعرف تراجعا خطيرا على أكثر من مستوى، باعتراف التقارير الصادرة عن القطاعات الحكومية المختصة نفسها، ومن خلال ما عبرت عنه اللجنة الأممية لحقوق الطفل من ملاحظات وأصدرته من توصيات، عقب مناقشتها للتقرير الحكومي، المقدم من طرف الدولة المغربية ؛ وهو ما يؤكد تملص الدولة من الوفاء بالتزاماتها القاضية بإعمال حقوق الطفل، واكتفائها بالخطابات الجوفاء حول المخططات والاستراتيجيات التي تفندها الحقائق الساطعة حول تردي أوضاع الطفولة ببلادنا.

إن الجمعية المغربية لتربية الشبيبة وهي تتابع عن كتب المستجدات التي طرأت في الساحة السياسية والمتمثلة في المصادقة على قانون 12-19 من طرف الحكومة والسلطة التشريعية والذي يبيح إمكانية تشغيل الأطفال في البيوت ،بالرغم من تحديده فوق 16 سنة في إطار سياق تعرفه بلادنا والمتمثل في تزايد انتهاك الحقوق الإنسانية لأطفال واستمرار الاستغلال الجنسي والاقتصادي لأطفال ،وضعف الحماية المؤسساتية.

تستنكر:

– **تشغيل الطفلات كخادمات للبيوت، و مواصلة الحكومة الحفاظ على سن الولوج للتشغيل في البيوت في 16 سنة، رغم أن ذلك يخالف رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان** والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي تبناه مجلس المستشارين، في سياق دراسة مشروع القانون 12-19.

– الضعف المؤسساتي في مجال حماية الطفل، باعتبار وضعية الطفلات الخادمات في البيوت هي أكثر فظاعة.

– عدم تمكين أطفال المغرب من الحق التعليم العمومي مع تسجيل ارتفاع نسبة الهدر المدرسي، حيث يعد المغرب من بين الدول التي تسجل فيها أعلى نسبة في العالم العربي.

وتعلن وتطالب:

– حظر تشغيل الطفلات خادمات في البيوت، ودعوة كافة الهيآت والمسؤولين والجمعويين على المستوى الوطني والدولي، لمناهضة كل أشكال الاستغلال والعنف ضد الأطفال، خاصة ''الطفلات الخادمات في البيوت''.

– تطالب بتجريم تشغيل القاصرين في البيوت، وتحدد التدابير اللازمة لإعادة إدماج الأطفال ضحايا الظاهرة.

– وضع سياسة كاملة لحماية الأطفال، بشكل عام، وخطط عمل ضد استغلال الطفلات القاصرات خادمات في البيوت، على وجه الخصوص.

– التشبث بأحقية أطفال المغرب بالتمتع بكل الحقوق الواردة في اتفاقية حقوق الطفل دون أي تفريق أو تمييز.

– التأكيد على أن يتمتع أطفال المغرب بالحماية و أحقية المشاركة بما يتماشى والمصلحة الفضلى للطفل .

– تطالب بالتعبئة الوطنية لكل الفاعلين للعمل سويا و بشكل استعجالي لوضع حد لكل أشكال العنف و المعاملة السيئة والاستغلال الجنسي الذي يتعرض له الأطفال ، والعمل على وضع استراتيجيه وطنية للحد من الاستغلال الاقتصادي الذي يعاني منه الأطفال وخاصة الطفلات خادمات البيوت .

– توفير لكل طفل وطفلة مغربية مقعد بالمدرسة العمومية و إعادة الاعتبار إلى المدرسة العمومية وإصلاح منظومة التربية والتكوين.

– تشدد بقوة على ضرورة أن تولي المخططات الوطنية و المحلية للمجالس والهيئات المنتخبة و كذا القطاعات الحكومية أهمية للأطفال على جميع المستويات بما فيها ميزانيتها السنوية.

– اتخاذ التدابير اللازمة من أجل بلورة خطة وطنية لإعمال وتنفيذ مقتضيات الاتفاقية على قاعدة بيانات وإحصاءات مفصلة ودقيقة حول وضعية الطفولة ببلادنا، واستثمارها في وضع سياسات وبرامج لفائدة الطفل، مع الحرص على إشراك المنظمات غير الحكومية المستقلة المهتمة بحقوق الطفل.

– خلق مؤسسة وطنية مستقلة تعنى بحقوق الطفل، تكون مهمتها تتبع أوضاع الطفولة وتلقي الشكايات والعمل على إصدار مدونة خاصة بحقوق الطفل.

إن الجمعية المغربية لتربية الشبيبة تعتبر نفسها طرفا مدنيا في قضايا الطفولة والشباب محليا ووطنيا.

المكتب الوطني

الرباط 10 ماي 2016

Migration : Intégration, Identité et Mobilité

XL université ete migrant 29 aout 4septembre

Les dynamiques migratoires transnationales ne cessent de se développer et se diversifier au Maroc depuis plus d'un siècle. En effet, dès les alentours de la première guerre mondiale, le Maroc a connu d'importantes migrations entrantes et sortantes. Celles-ci ont concerné au départ l'espace transnational franco-marocain avant de toucher d'autres contrées de l'Europe comme le Pays-Bas, la Belgique, l'Allemagne puis l'Italie et l'Espagne, pour s'ouvrir enfin sur l'Afrique subsaharienne et le Moyen Orient.

Par rapport à ces dynamiques, les pouvoirs publics s'intéressaient principalement aux migrations sortantes. Un important dispositif institutionnel est ainsi mis en place pour accompagner l'immigration marocaine à l'étranger (Amicales des travailleurs marocains – liés aux consulats du royaume, Fondation Hassan II pour les Marocains résidant à l'étranger, Département ministériel chargé des Marocains à l'étranger, etc.). Les migrations entrantes, dont on ne voyait que la seule composante « sub-saharienne », considéré en transit vers l'Europe, ont suscité un positionnement de fermeture aligné sur le traitement répressif des mobilités sud-nord en vigueur en Europe, comme l'atteste la loi 02-03 relative à l'entrée et au séjour des étrangers au Maroc, à l'immigration et l'émigration irrégulière.

Depuis très récemment, la vision marocaine de la migration est soumise à un changement fondamental, marqué par un intérêt croissant envers les migrations entrantes dans une perspective d'intégration et de protection des droits des migrants (inscription du droit de vote aux étrangers lors des élections locales dans la nouvelle constitution de 2011, reconnaissance par le gouvernement en 2012 que le Maroc est « pays d'immigration » et non plus uniquement d'émigration ou de transit, implication du Conseil National des Droits de l'Homme, campagne de régularisation de 2014, etc.).

Ces transformations dans la gestion publique des mobilités interviennent dans un contexte marqué par une forte prise de conscience et mobilisation au sein de la société civile et des syndicats à l'égard des migrants (multiplication des ONGs de défense des migrants, implication de certaines centrales syndicales, avènement d'associations de migrants, etc.).

Il est important aujourd'hui d'interroger les défis politiques, économiques et sociaux que la migration pose au Maroc. La régularisation de 18 000 migrants implique un certain nombre de problématiques inhérentes à l'intégration et aux droits des migrants comme l'accès au logement, au travail, à l'école, aux services de santé, au crédit bancaire, etc. en plus de la question de la liberté de l'exercice du culte, et de la reconnaissance de la culture et de l'identité du migrant. Ces nouveaux défis posent aussi le problème de l'acceptation de la différence et de l'autre au sein de la société marocaine. Les dynamiques migratoires actuelles impliquent nécessairement un processus de réintégration et de recomposition de l'ensemble de la société, dans une perspective d'un nouveau cadre du vivre ensemble.

Ce programme de recherche initiée par la Fondation Heinrich Böll, en partenariat avec la Faculté de lettres

et des Sciences Humaines de l'Université Moulay Ismail et le Rabat Social Studies Institute (RSSI), cible justement ce mouvement global que la migration amorce au

implications sociales au Maroc.

1. Objet et objectifs du programme de recherche :

Le programme s'adresse à tous les chercheurs résidant au Maroc et à l'étranger. L'objectif est de soutenir des recherches empiriques, basées sur une approche de Droits Humains, au sujet des migrants et des réfugiés au Maroc. Le projet prévoit, en parallèle à la recherche, des activités de dissémination des résultats à partir d'évènements culturels et artistiques. Les acteurs opérant avec les migrants et les réfugiés seront associés à l'occasion des rencontres et des ateliers de dissémination.

Trois types de migrations sont concernés par ce programme : les migrants venant du Sud, les européens et les réfugiés, notamment syriens. Pour les deux premiers flux, i.e. les migrants venant du Sud et les européens, on privilégie un travail sur les processus d'intégration. Ces processus peuvent référer, à titre indicatif, à l'accès à l'activité économique, la scolarisation des enfants, la question de la pratique religieuse, l'accès au logement, les expressions culturelles, les modalités de perception sociale et d'interaction avec les populations vivant dans le pays, etc. Quant aux réfugiés, les parcours, la situation socio-économique globale et la gestion sociale et politique de leur présence au Maroc constituent des entrées encouragées pour saisir leur condition.

Le programme peut aussi toucher les décideurs et les différents acteurs concernés par la question. Il s'agit de confronter les politiques d'intégration à la réalité des migrants et des réfugiés dans la perspective de mettre en place un plaidoyer auprès des institutions.

Il convient de souligner qu'il ne s'agit pas d'une recherche à caractère uniquement fondamentale et académique. Les bénéficiaires seront amenés à fournir des rapports qui feront l'objet d'une publication en ligne mais aussi à participer à des ateliers de formation, des conférences, des tables rondes avec les acteurs concernés. Le projet vise également à traduire la production scientifique sous formes de réalisation artistiques, d'expositions, etc.

Bourse :

6 bourses de masters de 15 000 dhs par bourse pour la première phase

4 bourses de niveau doctorat de 20 000 dhs par bourse pour la première phase

2 bourses de niveau post-doctorat de 25 000 dhs par bourse pour la première phase

Dossier de candidature :

- Un descriptif du projet en 4 pages suivant le plan énoncé dans le paragraphe 4 ;
- Un CV.

Les soumissions sont à envoyer par voie électronique à l'adresse suivante avant le 5 juin 2016 : projetmigration2016@gmail.com

Dossier complet

http://www.cjb.ma/appels/88-appels-%C3%A0-projets/363-migration-int%C3%A9gration,-identit%C3%A9-et-mobilit%C3%A9.html

LA DÉPÊCHE DU MAROC
Du 17 au 23 mars 2016

Quand la réflexion se joint à la **CULTURE**

23/44-45

Plusieurs festivals de musique organisent, depuis quelques années, en marge de ces évènements, des forums de discussions à tendance socioculturelle. Les plus populaires d'entre eux se déroulent à quelques jours d'intervalle à Fès et à Essaouira.

Le forum organisé en marge du Festival des musiques sacrées de Fès a eu lieu du 7 au 9 mai. Ce dernier a mis les femmes à l'honneur avec des discussions et des tables rondes autour de différentes thématiques. Des «*femmes et le journalisme*» jusqu'aux «*femmes de légende dans l'histoire*», ce forum a été l'occasion de mettre en avant la place de la femme au fil des ans, mais aussi l'occasion d'associer une pléiade d'intellectuels à une réflexion sur la thématique des «*femmes fondatrices*». Ce forum a aussi été l'occasion de rendre hommage à feue Fatema Mernissi, sociologue décédée récemment et native de la ville de Fès. Abordant des sujets et des thématiques d'actualités qui nécessitent réflexions et discussions, ces forums organisés en marge de festivals 100% culturels, sont une occasion de pouvoir «*joindre l'utile à l'agréable*». «*Le Festival a consacré une place importante au débat et à la réflexion dès sa première édition*», précise Neila Tazi productrice du Festival Gnaoua et Musiques du Monde. «*En 1998, lors de la première édition se tenait déjà un colloque basé sur les thérapies traditionnelles et la transe thérapeutique. Il était organisé par Abdelhafid Chlyeh, psychothérapeute et docteur en ethnologie. Les thématiques abordées ont progressivement évolué avec l'évolution de la manifestation, les mutations de la société marocaine et des dynamiques régionales en général*». Le forum du Festival Gnaoua, sous cette nouvelle formule en partenariat avec le CNDH, intervient quelques jours seulement après le Forum de Fès, les 13 et 14 mai, et est déjà à sa cinquième édition. Après deux premières éditions consacrées à la jeunesse et à la culture, respectivement en 2012 et en 2013, c'est le continent africain qui est à l'honneur depuis, mais sous différentes thématiques. Lorsqu'en 2014, l'Histoire en était le thème, la femme africaine a régné lors de l'édition précédente. Cette année, le forum aborde une autre réalité liant toujours le continent africain, celle des diasporas.

DEPUIS 2012, LE FORUM EST ORGANISÉ EN PARTENARIAT AVEC LE CNDH.

DROITS DE L'HOMME ET CULTURE

Le forum du Festival Gnaoua est organisé en partenariat avec le Conseil national des Droits de l'homme au Maroc (CNDH) depuis 2012. Au-delà des débats scientifiques et parfois trop pointus, il y avait une volonté de créer, aux côtés de la musique et des arts, un lieu de débats ouvert pouvant rassembler des intervenants de tous bords et aborder des problématiques actuelles de nos sociétés. Il s'agit en outre de vulgariser ces thématiques. Pour Driss El Yazami, président du CNDH, «*il s'agit de rendre la question des droits de l'homme plus populaire et qu'elle ne se limite plus à un cercle restreint de militants*». Il y décèle un lien évident entre les droits humains et la culture. Et si l'Afrique a été au centre des débats depuis trois éditions, c'est que la nature même du festival a pour vocation de défendre l'ancrage africain du Maroc à travers la culture et la musique gnaoua qui sont elles-mêmes l'héritage d'une diaspora. Les Gnaoua, pour la plupart descendants d'esclaves d'Afrique noire, étaient motivés par la soif de création d'une autre vie. Cette volonté et ce courage qui ont donné lieu à cette musique aujourd'hui elle-même fondatrice de ce festival qui continue d'être le théâtre d'improbables mélanges musicaux.

L'ACTUALITÉ AU CŒUR DU FORUM

Le terme «*Diaspora*» renvoie aujourd'hui malheureusement à une brûlante actualité : celle de l'immigration souvent employée dans un sens péjoratif. Souvent, et au vu de l'actualité, les peuples migrent suite aux guerres, à la pauvreté et à la misère. La migration fait rarement penser aux échanges de cultures, au partage et à l'effervescence artistique. L'objectif de ce forum est de penser concrètement les apports de la diaspora à l'Afrique. Plusieurs intervenants, spécialistes internationaux réfléchissant la diaspora ou issus de la diaspora, discuteront des nouvelles formes de circulation des Africains du monde, de la redirection mondiale qui s'opère vers l'Afrique. Ils aborderont aussi la place de la femme dans l'immigration. «*Une migrante sur deux ne part pas uniquement pour suivre son mari. Cela fait un moment que les femmes immigrent seules*», explique Driss El Yazami. Les multiples conséquences des mobilités africaines s'étendent enfin à la culture et à l'art. L'apport de la diaspora africaine dans les univers artistique et musical est aussi abordé lors de ce forum. ●